

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير
فرع: مالية ومحاسبة
تخصص: مالية وبنوك



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
إعداد الطلبة:
طويري صباح
مداني سماح سعدية
تحت عنوان:

واقع إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية
-دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية-

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. محمودي مليك
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.

السنة الجامعية : 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم أغننا بالعلم؛

وزينا بالحلم؛

وأكرمنا بالتقوى؛

وجملنا بالعافية؛

اللهم انفعنا بما علمتنا؛

وعلمنا ما ينفعنا؛

وزدنا علما.

شكر وتقدير

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر والثناء لله العلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة الذي بحمده تتم الصالحات وبحمده تم لنا هذا العمل.

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعنا إلا أن

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى: السيد الأستاذ الدكتور

"محمودي مليك" لقبوله الإشراف على هذا العمل ...

كما نتقدم بالشكر الموصول لجميع الأساتذة الذين أخذنا العلم منهم

ونشكر كل من سألهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

طويري صباح.....مداني سماح سعيدة

إهداء



أشكرك ربي وأحمدك حمدا كثيرا يليق بجلالك وعظمة

سلطانك ولفضلك وصلت إلى ما أنا عليه

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى "روح والدي الطاهرة" رحمه الله وأسكنه فسيح جناته..

إلى من عبدت لي دعواتها طريق النجاح "أمي الغالية"

إلى الزوج الكريم الذي ضحى وتحمل معي عناء ومشقة هذا البحث

إلى قررة عيني أولادي "هارون، شيماء، عمر، أميمة"

إلى كل أفراد عائلتي كبيرهم وصغيرهم

❖ إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى الأستاذ المشرف محمودي مليك شفاه الله ورزقه تمام الصحة والعافية

❖ طيوريري صباح



إهداء

إلى والدتي أُمي وأختي وصديقتي نادية

وإلى سندي في الحياة ومن تعب من أجل راحتي أباي الكريم " ابراهيم "

ولا يمكنني أن أنسى فضله عليا في الحياة رغم قساوة ظروفها ووجوده الدائم معنا عمي مداني محمد

وإلى أُمي الثانية جدتي الحبيبة: " يما صليحة "

إلى كل أساتذة وعمال قسم العلوم التجارية

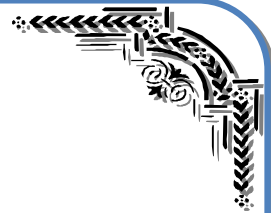
إلى دفعة 2022/2021

إلى كل من يعرفنا من قريب وبعيد.

مداني سعادبة سماح



فهرس المحتويات

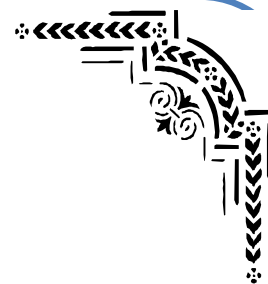
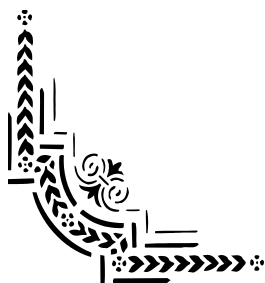


فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر
	إهداء
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ - ز	مقدمة
الفصل الأول: عموميات حول إدارة المخاطر المصرفية	
06	تمهيد:
07	المبحث الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية
07	المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية
10	المطلب الثاني: ماهية المخاطر التشغيلية
14	المطلب الثالث: المخاطر التي تنفرد بها المصارف الإسلامية
17	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المصرفية
17	المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية
19	المطلب الثاني: مراحل وأساليب إدارة المخاطر المصرفية
21	المطلب الثالث: إدارة المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل
25	المطلب الرابع: أدوات ومبادئ الممارسات السليمة
28	المبحث الثالث: نماذج قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية
28	المطلب الأول: نماذج إدارة المخاطر التشغيلية حسب لجنة بازل
32	المطلب الثاني: نموذج Edward Altman
35	المطلب الثالث: نموذج kida
37	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية في إدارة المخاطر التشغيلية	
39	تمهيد

40	المبحث الأول: نظرة عامة حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في إدارة المخاطر
40	المطلب الأول: أهم إصلاحات النظام المصرفي الجزائري قبل قانون النقد والقرض
42	المطلب الثاني: إصلاح النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض
43	المطلب الثالث: إصلاحات النظام المصرفي بعد قانون النقد والقرض
46	المبحث الثاني: نظرة عامة حول البنوك محل الدراسة
46	المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA
47	المطلب الثاني: تقديم مصرف السلام الجزائر
50	المبحث الثالث: تحليل بيانات القوائم المالية للبنوك محل الدراسة
50	المطلب الأول: أسلوب المؤشر الأساسي
51	المطلب الثاني: الأسلوب المعياري
55	المطلب الثالث: نموذج Edward Altman
60	المطلب الرابع: نموذج kida
64	خلاصة الفصل
66	الخاتمة
71	قائمة المصادر والمراجع
76	الملاحق
98	الملخص

قائمة الجداول والأشكال

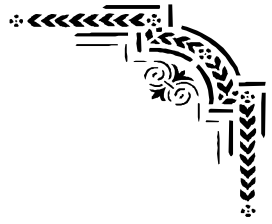
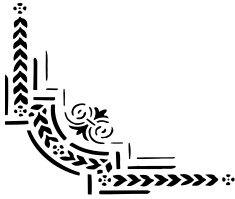


قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
30	توضيح معيار كفاية رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية وفق المنهاج الأساسي	01
31	معاملات B حسب نوع النشاط	02
50	يوضح متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر التشغيلية وفق أسلوب المؤشر الأساسي في bna	03
50	يوضح متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر التشغيلية وفق أسلوب المؤشر الأساسي في مصرف السلام	04
52	معيار كفاية رأس المال المقابل للمخاطر التشغيلية وفق الأسلوب المعياري في بنك bna	05
54	معيار كفاية رأس المال المقابل للمخاطر التشغيلية وفق الأسلوب المعياري في مصرف السلام	06
55	المقارنة بين أساليب قياس المخاطر التشغيلية في كفاية رأس المال المقابل للمخاطر التشغيلية في البنوك محل الدراسة	07
57	كيفية حساب z لنموذج ALTMAN في بنك BNA	08
58	كيفية حساب z لنموذج ALTMAN في مصرف السلام	09
59	نموذج EDWARD ALTMAN للبنوك محل الدراسة	10
60	كيفية حساب Z لنموذج KIDA في بنك BNA	11
62	كيفية حساب Z لنموذج KIDA في مصرف السلام	12
63	ملخص لنتائج نماذج EDWARD و KIDA	13

الصفحة	العنوان	الرقم
13	نشأة المخاطر التشغيلية في البنوك	(01)
19	عملية إدارة المخاطر	(02)

مقدمة



مقدمة:

شهد القطاع المصرفي في العقود الأخيرة تطورات كبيرة ناتجة عن العولمة الاقتصادية، كما ساهم التقدم التكنولوجي الحاصل في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي بتوفيره أدوات مالية جديدة، وابتكار خدمات مصرفية مستحدثة.

لكن بجانب استفادة البنوك من حجم التطور السريع في قطاع المصرفي، ظهرت بالمقابل تحديات من شأنها التقليل من حجم المكاسب، تتمثل في المخاطر التي تواجه العمل المصرفي لاسيما المخاطر التشغيلية الناتجة بالأساس عن أساليب الاحتيال أو زيادة في درجة الخطأ المهني داخل البنوك، أن هذا النوع من الخسائر الذي تتعرض له البنوك نتيجة المخاطر التشغيلية لا يؤثر فقط على أصل من أصولها الملموسة، بل ليتجاوز ذلك بتأثيرها على كل من سمعة البنك ومركزه التنافسي مع البنوك الأخرى وكذا عدم استمرارية نشاطه.

وعليه أصبح من الضروري على البنوك والمؤسسات المالية أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر والتحوط منها أو تخفيف من حدتها، وتزامنا مع هذه التطورات فقد أصدرت لجنة بازل اتفاقيتها الثانية والتي كانت أهم بنودها اقتراح أساليب علمية مناسبة لتدنية المخاطر التشغيلية.

أصبح من الضروري اليوم على الجهاز المصرفي الجزائري، وبما أنه جزء لا يتجزأ من النظام المصرفي العالمي مسابرة التطورات العالمية والعمل بما جاء به من مقررات لجنة بازل الأن العمل بهذه المقررات يعتبر أداة رقابية لمواجهة المخاطر التي قد تواجه البنوك.

وعليه تسعى البنوك التجارية الجزائرية مثلها مثل معظم البنوك في دول العالم للالتزام بتطبيق القواعد والمقررات التي حددتها لجنة بازل، وذلك من خلال قيام بنك الجزائر بتهيئة البيئة الداخلية وفق الممارسات السليمة للعمل المصرفي، وذلك بإدخالها جملة من الإصلاحات مست المؤسسات المالية ولعل أبرزها إصلاحات قانون النقد والقرض.

أولاً: إشكالية البحث

وبناءً على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

"ما هو واقع إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية؟"

من أجل تبسيط إشكالية الدراسة قمنا بتجزئة السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية التالية:

- ماهي أنواع المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية؟
- هل تتوفر لدى البنوك التجارية الجزائرية أسس والمقومات اللازمة لتطبيق أساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية؟
- هل هناك اهتمام من جانب البنوك عينة الدراسة بتطبيق مبادئ الممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية وفق لما جاء به اتفاقية بازل 2؟
- فيما تتمثل المنهجية التي توظفها البنوك محل الدراسة لإدارة المخاطر التشغيلية؟

- هل ساهمت إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في تهيئة البيئة المصرفية لتطبيق معايير لجنة بازل من طرف البنوك التجارية الجزائرية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

ولإجابة على هذه التساؤلات الفرعية يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تتعدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية تبعا لتعدد مصادرها.

- **الفرضية الثانية:** تتوفر لدى البنوك التجارية الجزائرية أسس ومقومات لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل (منهج المؤشر الأساسي، المنهج المعياري، ومنهج القياس المتقدم).

- **الفرضية الثالثة:** تهتم البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق المبادئ الخاصة بالإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية وفقا لما نصت عليه اتفاقية بازل 2.

- **الفرضية الرابعة:** كل البنوك التجارية الجزائرية التقليدية أو الإسلامية توظف منهجية واحدة لإدارة المخاطر التشغيلية والمتمثلة في منهج المؤشر الأساسي.

- **الفرضية الخامسة:** ساهمت إصلاحات بنك الجزائر في تهيئة البيئة المصرفية الجزائرية لتطبيق معايير لجنة بازل من طرف البنوك التجارية الجزائرية غير أنها غير كافية في ظل التحديات والأزمات المصرفية.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على احد المواضيع الهامة التي شغلت فكر العديد من الباحثين، وهو موضوع إدارة المخاطر التشغيلية والتي تعتبر كإجراء وقائي من الازمات التي تمس المصارف.

تبرز أهمية الدراسة من خلال محاولتنا لتزويد الإدارة المصرفية الجزائرية بإطار اللازم حول إدارة المخاطر التشغيلية، وكيفية قياسها بغرض تقوية وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري ودعم استقراره.

رابعا: اهداف الدراسة

تهدف لهذه الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المخاطر المصرفية وكيفية ادارتها؛
- تقديم صورة شاملة عن المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك؛
- التعرف على مبادئ الممارسات السليمة في إدارة المخاطر التشغيلية؛
- تحديد أهم أساليب ومناهج القياس المستخدمة في إدارة المخاطر التشغيلية؛
- إبراز أهم إصلاحات التي مست المؤسسات المالية الجزائرية.

خامسا: دوافع اختبار الموضوع

– حداثة الموضوع وندرة الدراسات فيه سواء في ابراز مفاهيمه النظرية أو عند اسقاطها على الواقع العملي .

– الميول الشخصي للموضوع وارتباطه بالتخصص .

– التعرف على التطورات الحديثة في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.

– اثراء المكتبة بأبحاث متخصصة في مجال إدارة المخاطر التشغيلية.

سادسا: حدود الدراسة

– **الحدود المكانية:** لقد تم اختيار اثنان من البنوك التجارية الجزائرية وهي بنك الوطن الجزائري BNA. والآخر إسلامي والمتمثل في مصرف السلام الجزائري.

– **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على تحليل البيانات المالية وذلك باعتماد على القوائم المالية والتقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة خمسة السنوات 2016-2020 باعتبارها حدود زمنية.

سابعا: منهج الدراسة

في سبيل الإحاطة النظرية والتطبيقية الإشكالية الدراسة تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي

– **المنهج الوصفي:** وهو المنهج المناسب لوصف الاطار النظري للمخاطر المصرفية والمخاطر التشغيلية وكيفية إدارة هاته المخاطر .

– **المنهج التحليلي:** لتحليل واقع إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك الجزائرية باستخدام الأساليب الرياضية والكمية من خلال دراسة القوائم المالية للبنوك محل الدراسة.

ثامنا: الدراسات السابقة

تمت معالجة دراسات عديدة تهتم بالمخاطر وادارتها في دراسات وابحاث سابقة والدراسات الأقرب لموضوع البحث هي:

– **دراسة علي محبوب،** بعنوان: استخدام الهندسة المالية لحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية

– دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية - ، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2020، هدفت هذه الدراسة الي تبيان اثر المبادئ

ولمعايير المعتمدة دوليا في إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى عينة من البنوك التجارية الجزائرية محل

الدراسة من جهة، ودراسة ما مدى استخدام وتحكم العينة في استعمال أوات وتقنيات الهندسة المالية

للتحوط والحد من هذه المخاطر من جهة أخرى.

– **دراسة خضراوي نعيمة،** بعنوان: إدارة المخاطر البنكية -دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية

رسالة ماجستير، تخصص نقود و التمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2008-2009، حيث هدفت

الدراسة إلى ابراز الفرق في إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والإسلامية.

- دراسة لعرف فائزة، بعنوان: المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 07 جامعة المسيلة، الجزائر 2012، هدفت الدراسة الي التعرف على المخاطر التشغيلية وكيفية محاولة التمييز بينها وبين المخاطر الأخرى التي تواجه النظام المصرفي لهذه المخاطر، ومن بين أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة اعتبار أن مؤشر الأسلوب الأساسي يعتبر من الأساليب البسيطة مقارنة بالأساليب التي قدمتها لجنة بازل 2.

- دراسة محريق عدنان، بعنوان: أساليب قياس مخاطر التشغيل وفقا لاتفاق بازل 2، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي العدد 08-المجلد 03، هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر التشغيلية وأنوعها، وكذلك المبادئ التي تشكل الاطار العام للإدارة الفعالة ومراقبة المخاطر التشغيلية بإضافة الي كيفية حساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة هذا النوع من المخاطر.

تاسعا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أن دراسات السابقة تطرقت في دراسة العينة في البنوك التجارية على تقديم استبيانات تخص كيفية التعرض للمخاطر التشغيلية بينما سيتم التركيز في دراستنا على تقديم تحليل حول مؤشرات القياس للمخاطر التشغيلية للبنوك عينة الدراسة والتي جاءت بها لجنة بازل ومؤشر Kidal ومؤشر الاستقرار والسلامة المالية Zscore لقياس المخاطر التشغيلية.

عاشرا: هيكل الدراسة

للإحاطة بالموضوع فقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين مقسمة إلى مباحث ومطالب وخاتمة توضح أهم النتائج المتوصل اليها وبعض التوصيات والاقتراحات حيث جاء في:

- **الفصل الأول:** عموميات حول إدارة المخاطر تناولنا فيه ثلاث مباحث الأول بعنوان الاطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية بتركيز على المخاطر التشغيلية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الاطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المصرفية وبتركيز دائما على إدارة المخاطر التشغيلية مرورا بالمبحث الثالث والأخير في هذا الفصل والذي كأن تحت عنوان نماذج قياس المخاطر التشغيلية.

- **الفصل الثاني:** دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية تناولنا فيه ثلاث مباحث، المبحث الأول تكلمنا فيه عن إصلاحات بنك الجزائر في إدارة المخاطر التشغيلية، اما المبحث الثاني فلقد تم فيه تقديم نظرة عامة حول البنوك محل الدراسة، وآخر مبحث كأن بعنوان أساليب وتحليل مؤشرات القياس للمخاطر التشغيلية في البنوك محل الدراسة.

الفصل الأول

عموميات حول
إدارة المخاطر
المصرفية

تمهيد:

تواجه البنوك العديد من المخاطر لدى ممارستها للأنشطة المصرفية ويتزايد مستوى هذه المخاطر، مع تزايد حدة المنافسة وزيادة حجم المعاملات المصرفية ودرجة التعقيد والتطور في أنشطتها والخدمات التي تقدمها، حيث أن البنوك لا تقبل المخاطر أيا كان نوعها ولكنها تدبرها وإدارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يوجهها البنك وتحديدها وتوصيفها بدقة، وأخذ الحيطة منها ووضع ضوابط والنظم كفيلة لموجهتها.

ونظرا لتصاعد المخاطر وبفعل تحولات هذه الأخيرة بدأ التفكير في البحث عن وسائل لمواجهة تلك المخاطر وتعتبر مخاطر التشغيل احدى أهم المخاطر المصرفية في ظل التطور التكنولوجي المستمر و الغاء القيود في ممارسة الأنشطة المصرفية حيث جاءت مقررات لجنة بازل 02 في عام 2001 و التي شكلت أضرار كبيرا في مجال الرقابة المصرفية و من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

-المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر المصرفية

-المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المصرفية

-المبحث الثالث: نماذج قياس التشغيلية في البنوك التجارية

المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر المصرفية

تعتبر المخاطر المصرفية جزء لا يتجزأ من النشاط المصرفي، خاصة مع التطور التكنولوجي وارتفاع حدة المنافسة وزيادة حجم المعاملات المصرفية أصبحت البنوك اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة وسنحاول في هذا المبحث تبيان مفهوم المخاطر المصرفية وكذا أنواعها بالتركيز على المخاطر التشغيلية.

المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية

أولاً: مفهوم المخاطر المصرفية

توجد عدة تعاريف للمخاطر البنكية سنتطرق إلى البعض منها:

1- تعريف الخطر:¹

أ- لغة: كلمة مستوحاة من مصطلح لاتيني Resce و الذي يدل على اختلال التوازن وحدث تغيير غير متوقع مقارنة ما كان منتظرا وبعبارة أخرى هو الانحراف عن المتوقع.

ب- اصطلاحاً: هو الحدث الذي يحمل في جوانبه الربا وعدم اليقين المرفقات باحتمال وقوع النفع أو ضرر وقد تكون هذه الأخيرة بشكل جزئي أو خسارة كلية.

ومن هنا عرف الخطر على أنه: "احتمالية وقوع حدث في المستقبل مما يسبب خسارة أو ضرر مادي أو معنوي لمن وقع عليه".²

2- تعريف المخاطر:

حسب المفهوم العام ووفقاً لنظرية الاحتمالات هي عبارة عن: "فرصة حدوث لعائد خلافا للعائد المتوقع، أي بمعنى احتمال العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعا".

وفي تعريف أحد الكتاب هي: "الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة"، وعرفها آخر: "أنها ببساطة "احتمال الخسران".³

3- تعريف المخاطر المصرفية:

تعرف المخاطر البنكية أو المصرفية بأنها: "احتمالية التعرض لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها من قبل البنك، مما يؤدي الي تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين".¹

¹ محمودي مليك، إدارة المخاطر المالية (دروس موجهة للطلبة الماستر)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2021/2020،

² على محبوب، استخدام هندسة المالية لحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2020، ص 52.

³ عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص 207.

ثانيا: عوامل وأسباب ظهور المخاطر المصرفية

هناك عدة عوامل تمارس تأثيرها على المخاطر المصرفية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **التغيرات النظامية والإشرافية:** فقد فرضت العديد من الدول قيود تنظيمية على البنوك لتقليل من مخاطر المنافسة ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة.
- **تذبذب العوامل الخارجية:** أن التغيرات و التقلبات في اسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على ميزانية المؤسسات، حيث أنها قد تحول أرباحها إلى خسائر كما أنها تؤثر على خزينة البنك وذلك لأن البنك حساس للتغيرات في أسعار الفائدة.²
- **التطورات التكنولوجية:** حيث أن العمليات التحول الالكتروني للأصول وبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر الثورة المعلومات هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك لتعريف على المخاطر وقياسها وادارتها.³
- **المنافسة:** فمع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى قرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية:⁴
 - * **اتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية.
 - * **اتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى.
 - * **اتجاه الثالث:** المنافسة بين البنوك ز المؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.
- **التعهدات أو التزامات الطارئة،** وهو ما يقصد به تعهد البنك بالقيام لعمل معين مستقبلا مقابل أجر يتقاضاه.⁵
- **عدم الشفافية القوانين والتشريعات الخاصة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين والتشريعات الحالية.**
- **التغيرات الهيكلية التي شاهدها الاسواق المصرفية وللمالية في السنوات الاخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الاموال.** 1

¹ على محبوب، مرجع نفسه، ص 52.

² حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2013/2014، ص 50.

³ خضراوي نعيمة، ادارة المخاطر البنكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود والتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2009، ص 04.

⁴ نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره.

⁵ حياة نجار، مرجع سبق ذكره.

ثالثاً: أنواع المخاطر المصرفية

1-المخاطر الائتمانية: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والنتيجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك ورأسماله بالوقت المناسب² كما يكون أن تنشأ بسبب عدم سداد لمبلغ القرض بالكامل وفي الموعد المحدد ونميز ثلاث أنواع³:

- **خطر عدم التسديد:** ينتج عن عدم قدرة أو عجز المقترض على تسديد كل أو جزء من دينه والفوائد التي ترتبط به، اما بسبب عدم كفاءة الإدارة أو عدم نزاهة المدين في تعامله مع الدائن.

- **خطر التجميد:** عندما تتجمد موارد البنك وتخفض سيولة أصوله يشكل هذا التجميد خطراً على البنك لأن نقص السيولة قد يؤدي إلى اغلاقه إذا ما أقدم المودعون على المطالبة بأموالهم دفعة واحدة وينتج خطر التجميد عن وقوع خطر عدم التسديد بالدرجة الأولى.

- **خطر معدلات الفائدة:** عندما يجد البنك أنه مجبر لسد حاجياته من السيولة يقوم على استعمال المكشوف لدى البنك المركزي بمبالغ تفوق الحد الأدنى لإعادة الخضم وبالتالي يتعرض البنك لهذا الخطر، وترتفع اعباء الاستغلال وتخفض مردوبيته بسبب المنافسة، حيث يفضل الزبائن التعامل مع البنوك التي تقترح أسعار فائدة منخفضة.

2-مخاطر السيولة: عدم مقدرة البنك توقع طلبيات جديدة على القروض أو محسوبات الودائع وبالتالي يتعاطم هذا الخطر، تنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات في الوقت المحدد. خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء، ويعتبر هذا الأمر أساسي للحفاظ علي سمعة البنك ولضمان استمراريته، وهناك ثلاثة وسائل رئيسية يقوم البنك بها للحفاظ على مستوى معين من السيولة⁴:

- الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد وبدون خسارة.

- سد الفجوة ما بين مصادر الاموال والتصفيات في المجموعة معينة من نشاطات البنك.

3-مخاطر السوق: هي الخسارة المحتملة الناجمة عن تقلبات اسعار السلع وأسعار الفائدة، اسعار الأوراق المالية اسعار الصرف....الخ، وذلك بسبب التطورات والتغيرات المعاكسة فير الموائية لعوامل

¹ ريس عبد الحق وأخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائها من حيث العائد و المخاطر، الطبعة الأولى مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014، ص 77.

² لعروسي قرين الزهرة، دور إدارة المخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 46.

³ على محبوب، مرجع سبق ذكره، ص 53.

⁴ شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر البنكية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2016/2012، ص 269.

السوق وليست في صالح البنك. وبالتالي فإن مخاطر السوق هي مخاطر مركبة تنتج عن التقلبات العكسية لكل من:

- مخاطر أسعار الفائدة.

- مخاطر أسعار الصرف.

4- المخاطر التشغيلية: هي المخاطر الناتجة عن عدم سلامة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري والأنظمة والاحداث الخارجية،¹ وهذا النوع من المخاطر المصرفية هو موضوع دراستنا والذي سنتناوله في المطلب الثاني من المبحث الأول؟

المطلب الثاني: ماهية المخاطر التشغيلية

أولاً: تعريف المخاطر التشغيلية

عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيلية بأنها: "مخاطر الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والافراد والنظم أو تنشأ نتيجة الاحداث خارجية، وضمنت اللجنة في هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنها استبعدت المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة".²

كما يعرف البنك المركزي المصري المخاطر التشغيلية على أنها: "الخسائر الناجمة عن اخفاق أو عدم كفاية كل من الإجراءات الداخلية، العنصر البشري والأنظمة لدى البنوك".³

كما عرفها غنيم بأنها: "المخاطر التي تنشأ نتيجة التغيرات في معارف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة".⁴

ومما سبق ذكره يمكن تعريف المخاطر التشغيلية البنكية بأنها: "احتمال انحراف العائد البنكي، نتيجة تعرض البنك إلى خسائر مالية بسبب الاخطاء أو أساليب الاحتمال المهنية أو فشل في الأنظمة التشغيلية".

¹ شقيري نوري موسى واخرون، مرجع سبق ذكره، ص277.

² فائزة لعرف، المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 7، 2012، ص188.

³ فخاري فاروق، سعدي يحيى، تسيير المخاطر التشغيلية في بيئة الاعمال البنكية وفقاً لقرارات لجنة بازل الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 129.

⁴ أحمد غنيم، الازمات المصرفية والمالية الاسباب الناتجة العلاج، القاهرة، 2005، ص82.

ثانيا: خصائص المخاطر التشغيلية.

للمخاطر التشغيلية عدة خصائص يمكن ايجازها في النقاط التالية:¹

- **الخطر التشغيلي منتشر في كل مكان:** وهذا ما يعني أن كل النشاطات البنكية تكتنفها مخاطر تشغيلية فضلا عن المخاطر المتصلة بالنشاط البنكي.

- **الخطر التشغيلي مستقر:** وهو خطر غير ظاهر ولا يمكن ملاحظته مباشرة، فالخسائر الكبيرة أو حالات الافلاس المسجلة هي في اغلب الأحيان عبارة عن تركيبة مشتركة بين خطر القرض أو خطر السوق والخطر التشغيلي.

- **الخطر التشغيلي الداخلي:** بمعنى أنه يحدث داخل البنك في ظروف خاصة وبيئة خاصة، فهو اذن خطر تحت الرقابة المباشرة للبنك على عكس مخاطر القرض والسوق اللذان يمكن أن يكون خارجين، أي يرجعان لأسباب خارجية (مثل افلاس أحد العملاء)، بعيدة عن نطاق الاشراف والرقابة المباشرة للبنك.

- **الخطر التشغيلي لا يمكن تجنبه:** فبعدها كأن ينظر للخسائر الناتجة عن عجز أو قصور في النظام الرقابة على أنها خسائر غير مقبولة لأنه يمكن تفاديها والتحكم فيها، أصبحت مؤخرا خسائر لا مفر منها بل يجب التعايش معها والتكيف معها من خلال اخضاعها للقياس ووضع حد لها.

ثالثا: أنواع المخاطر التشغيلية وعوامل نشأتها.

1- أنواع المخاطر التشغيلية

ترى لجنة بازل أن هذه المخاطر تعبر له عدة معاني في الصناعة المصرفية وعلى ذلك فإن البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص لها، ويمكن تحديد أنواع هذه المخاطر كما يلي:²

- **الاحتلال المالي واختلاس والجرائم الناجمة عن الفساد خصم الموظفين:** يعتبر الاختلاس من أكثر الصور للاحتلال شيوعا بين العاملين في البنك، وتمثل غالبية الخسائر التي تتعرض لها البنوك نتيجة لحالات الاختلاس من الاموال المودعة بالبنوك من بين خسائر البنوك كأنت بسبب عدم أمانة الموظفين. في دراسة اعتمدت مراجعة لخمس سنوات في عدد من البنوك العالمية. تبين أن ما نسبته 50 % من حالات اختلاس قام بها مديرون، وأن ما نسبته 85% من خسائر البنوك كأنت بسبب عدم أمانة الموظفين.

¹ فخاري فارق، سعدي يحي، مرجع نفسه، ص 129.

² محبوب علي، سنوسي علي، إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية مصرف السلام نموذجا، مجلة الدراسات والابحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، العدد4، اكتوبر 2019، ص 403،404.

- مخاطر ناجمة عن أخطاء بشرية للموظفين: قد تكون غير مقصودة ولكن نتيجة الإهمال أو عدم الخبرة، وتتعرض لها بالخصوص المصارف الإسلامية لهذا النوع نتيجة لنقص الكوادر والخبرات والمؤسسات التي تعني تدريب وتطوير المهارات لكوادر البشرية اللازمة للمصارف وخاصة في واقع توسعها السريع.

- مخاطر التزوير: وتشمل تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة واستخدامها. وتقدر احدى الدراسات إحصائية أن جرائم التزوير تشكل من 10-18% من أسباب خسارة البنوك.

- تزيف العملات: قدرت احدى الجهات الأمريكية المسؤولية أن كمية العملات النقدية المزورة من عملة الدولار والمتداولة خارج الو.م.أ والتي لا يمكن أي خبير من كشف تزويرها بحدود البليون دولار. والذي يبين حجم هذه المشكلة.

- السرقة والسطو: هناك علاقة ارتباط طردية بين الزيادة في حالات جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها وبين زيادة جرائم السرقة والسطو، كما توجد علاقة ارتباط عكسية بين زيادة استخدام معايير السلامة الأمنية لدى البنوك وجرائم السرقة¹.

- المخاطر الناتجة عن الجرائم الالكترونية: وخاصة بعد التوسع في استخدام التقنيات المختلفة في المعاملات المصرفية و تشمل بطاقات الائتمان، ونقاط البيع بالبطاقات، واستخدام الأنترنت، والهاتف و الجوال، وكذلك ناجمة عن تبادل المعلومات الكترونيا.

- المخاطر الناتجة عن أخطاء أو عدم كفاية في برامج التقنية المستخدمة في المصارف.

- المخاطر القانونية: حيث تنشأ هذه المخاطر في حالة عدم الالتزام بالقوانين أو القواعد، ونستطيع توقع احتمالات عدد من المخاطر القانونية منها:

- المخاطر الناجمة عن الأخطاء في المستندات أو العقود أو التوثيق؛
- المخاطر الناجمة عن الفساد وعدم فعالية النظام القضائي في بلد ما أو فساده؛
- المخاطر الناتجة عن التأخر في اتخاذ بعض الإجراءات القانونية في المواعيد المحددة؛
- المخاطر الناجمة عن مخالفة بعض قوانين مكافحة غسل الأموال أو مكافحة الإرهاب وكذا القوانين المقيدة لتحويل العملات والعملات الالكترونية أو تداول العملات.

¹ عائشة بوقلمينة، سليمان بلعور، واقع مخاطر التشغيل بالبنوك مع الاشارة الي حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 07، الجزائر، 2017، ص 224.

حيث تغير المصارف الإسلامية أكثر عرضة لهذه المخاطر نظرا لتعدد العقود واعتمادها على صيغ مختلفة لكل منها شروطها وإجراءاتها الخاصة.

- **المخاطر السياسية:** في ظل العولمة والسيطرة الأحادية تقرب على العالم وعلى المنظمات الدولية ومن ذلك القرارات الصادرة عن بعض الدول الكبرى أو عن مجلس الامن أو المنظمات الدولية الأخرى بالحصار الاقتصادي أو المقاطعة لدولة ما أو مؤسسة بذاتها.

2-العوامل نشأة المخاطر التشغيلية¹

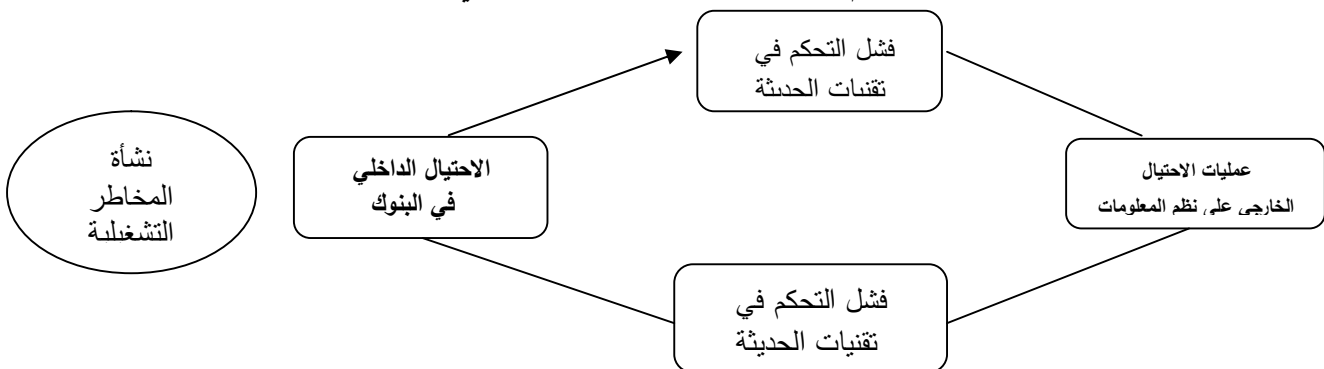
- عدم التحكم بالتقنيات الآلية المستخدمة في المجال المصرفي من نشأة أن يحول مخاطر أخطاء المعالجات اليدوية للبيانات إلى اعطال في نظام الكمبيوتر.

- مخاطر عمليات الاحتيال الخارجية واختراق أنظمة الكمبيوتر في ظل تنامي التجارة الالكترونية.

- عمليات الاندماج الكبرى وإعادة النظر في عمليات الدمج والتحالف تشكل اختبار لقدرة أنظمة الجديدة أو الأنظمة المتكاملة حديثا على الاستمرار.

- الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من قبل أطراف خارجية والمشاركة في أنظمة المقايضة والتسويات يفرض على البنوك ضرورة المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية وأنظمة الحفظ الاحتياطي (Back-up systems) في اطار اعتماد البوك على الوسائل المختلفة لتخفيض حدة التعرض لمخاطر الائتمان والسوق من خلال الضمانات والمشتقات المالية أو الاسناد الخارجي أو التوريق (تحويل الموجودات إلى سندات (Securitization) فأن البنوك قد تواجه مخاطر جديدة ناتجة عن استخدام هذه الوسائل.

الشكل رقم 01: نشأة المخاطر التشغيلية في البنوك



المصدر : من إعداد الطالبان اعتماد على فخاري فاروق، سعدي يحي مرجع سبق ذكره، ص130.

محريق عدنان، أساليب قياس مخاطر التشغيل وفقا لاتفاق بازل 2، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي-العدد8-

المطلب الثالث: مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية

تعد المخاطر التشغيلية من أكبر أنواع المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية بحيث تعتبر الطرف المتاحة لتحديد وإدارة المخاطر، التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية ومن أهم المخاطر التشغيلية التي تتميز بها المصارف الإسلامية إلى: ¹

أولاً: المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية

1. **مخاطر السمعة:** أن الخسائر الناتجة عن عدم توافق المنتجات المالية مع الشريعة الإسلامية أو أي اخلال بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى الاضرار بسمعة المصرف وبالتالي فقدان ثقة العملاء، ويؤدي كذلك إلى تواجد الطلب على التحويل والخدمات المالية الإسلامية.

2. **مخاطر عدم الالتزام بالشريعة:** هي احتمالية وقوع ما يؤدي بالضرر من جانب المنتجات أو العقود المرتبطة بها والذي يمس بالناحية الشرعية.

3. **مخاطر الدخل الحلال والدخل الحرام:** تنشأ هذه المخاطر في البنوك التقليدية التي لها نوافذ إسلامية أو تملك فروعاً إسلامية، فإذا لم يكن هناك رقابة صارمة لمنع الخلط بين المال الناشئ من حلال والمال الآخر الناشئ من عمليات الفائدة والذي ينشأ هذا الخلط في بداية إنشاء الفرع الإسلامي إذا لم يتم التحري في البداية من هيئة رقابية شرعية.

4. **المخاطر القانونية:** تنشأ هذه المخاطر بسبب عدم التقيد بالقوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية (مثل البنوك الإسلامية) والذي يعرض المصرف الإسلامي إلى غرامات أو عقوبات وربما مخاطر السمعة التي تؤثر على نشاط المصرف بشكل عام.

ثانياً: مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامي

1. **مخاطر التمويل بالمضاربة:** وتعتبر من أهم صيغ التمويل الإسلامي وذلك كونها بعيدة عن شبهة الربا، كما أنها عملية استثمارية ذات ربحية كبيرة للطرفين، إلا أن ذلك لم يدفع المصارف الإسلامية من الاعتماد عليها الا قليل وهذا يعود إلى تهديد مخاطرها منها مخاطر عجز السيولة وخطر الصرف إذا تم التعامل بالعملة الأجنبية.

¹ على محبوب، مرجع سبق ذكره، ص

2. مخاطر التمويل بالمربحة: تكاد عملية المراجعة تكون النشاط الرئيسي للاستثمار بالبنوك الإسلامية، إذا بلغت في بعض المصارف 90%، وأن التمويل بالمراجعة لا يخلو من المخاطر التي يمكن تلخيصها كما يلي¹:

- تعرض أموال المصرف للخطر في حالة عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء ووجود رهن عقاري على سبيل المثال إذا كان التنفيذ على هذه الضمانات يحتاج إلى مدة طويلة تصل لأكثر من سنة في بعض الأحيان وهذا يعني أن المصرف يفقد عائداً على هذه الأموال طيلة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حتى يتم تحصيل حقوق المصرف.

- ثبات أرباح البنك طوال مدة المربحة ففي بيع المربحة للأمر بالشراء: يتم تحصيل نسبة المربحة وتضاف إلى رأس المال (التمويل)، ويتم تسديد المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقاً، وكما هو معروف قيمة العقد ثابتة لا تتغير سواء تقدم العميل بالتسديد أم تأجير على عكس مما هو مطبق.

- تحمل البنك المسؤولية اتجاه البضاعة: سواء المشتريات أو غير ذلك فمن الناحية الشرعية يجب على البنك تملك السلعة التي ستشترىها للعميل وحيازتها، ومن ثم التنازل للعميل فإن ما حصل أن حدث موانع تحول دون تحول ملكية السلعة للعميل، فتبقي ملكيتها للمصرف الذي قد لا يستطيع أن يبيعها ثانية ويتحمل خسارة قيمتها.

- هناك من العملاء يرون أنه لا يوجد فرق بينهما وبين التعامل مع البنوك التقليدية إلا الاسم والذي يعرض تلك المصارف إلى سحب المتعاملين ودائعهم وعدم التعامل مع المصرف الإسلامي.²

3. مخاطر التمويل بالمشاركة: تتمثل في احتمال فقدان رأس المال ذاته، فمؤسسة التمويل الإسلامية تدخل كمساهم أو شريك يقدم حصته في رأس مال الشركة يقدم حصته مقابل عدد من الأسهم، وتنتقل ملكية الحصة إلى الشركة ويقتصر حتى المؤسسة على نصيب محتمل في الربح أو الخسارة، بحيث تشترط بعض الدول. في قوانينها أن تكون رأس مال الشركات المنشأة على أرضها ويعملتها الوطنية، ففي هتين الحالتين تتعرض المصارف الإسلامية للمشاركة في التمويل

¹ - غائب عوض الرفاعي، فيصل صادق، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 18.16 أبريل 2007، ص 16.

² - محمد سليمان الأشقر، بحوث فقهية في قضايا معاصرة، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998، ص 130.

إلى تقلبات في سعر الصرف من ناحية، ولعدم سهولة تحويل استثماراتها إلى الخارج عند نهاية المدة من ناحية الأخرى، ويخضع لهذين الخطرين كل من أصل مبلغ الاستثمار وعوائده¹.

4. مخاطر التمويل بالإجارة

هذه الصيغة لا تخلو من المخاطر والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:²

- **مخاطر تسويقية:** وتتمثل في شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل البنك يحتاج إلى جملة تسويقية منظمة من قبل البنك لجذب أنتباه العملاء للتعاون مع البنك في هذا الشأن، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات والا تعرض البنك إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال.
- **مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة:** ويعني عدم دفع الأجرة بانتظام، تعطيل رأس المال العامل للبنك سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.
- **مخاطر التغيرات في التكنولوجيا:** وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعا متزايدا في التقدم التكنولوجي والعلمي الأمر الذي يستوجب أن يتم اختيار مواد التأجير بعناية فائقة ويحرص شديد خوفا من تعرض البنك لمخاطر كبيرة.

5. **مخاطر التمويل بالاستصناع:** أن التمويل المصرف بعقد استصناع، فإن رأسماله يتعرض لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الاخر وهذه تشمل الاتي³:

- أ. مخاطر الطرف الاخر: تشبه مخاطر عقد السلم والتي تواجهها المصارف والخاصة بتسليم السلع المبادلة استصناعا حيث يمكن أن يفشل الطرف الاخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة غير أن سلعة موضع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت السيطرة من قل العميل واقل تعرضا للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعه في عقد التسليم.
- ب. مخاطر العجز عن السداد: بمعنى فشل المشتري في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه.
- ج. اذا اعتبر عقد استصناع عقد جائز غير ملزم وفق بعض الآراء الفقهية وفق.
- د. تكون هنالك مخاوف الطرف الاخر الذي يعتمد على عدم لزومية العقد فيتراجع عنه.

¹ - غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضة، مرجع نفسه، ص 17.

² - المرجع نفسه، ص 17.

³ حسين أحمد دحدوح، درويش فيصل مراد، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 63، العدد 05، سوريا، 2014، ص 379، 380.

المبحث الثاني: إطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المصرفية

أصبح موضوع ادارة المخاطر بشكل عام وإدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص يحظى بتركيز كبير واهتمام أوسع من ذوي الاختصاص من المصرفين والسلطات النقدية، من أجل صياغة ورسم الاستراتيجيات خاصة لدراسة هذه الظاهرة والتحكم فيها من خلال نظم إدارة المخاطر.

المطلب الأول: ماهية ادارة المخاطر المصرفية

أولاً: مفهوم ادارة المخاطر المصرفية

1. تعريف ادارة المخاطر المصرفية

تعريف الأول: عبارة عن منهج أو مدخل علمي لتعامل مع مخاطر البحتية عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتنظيم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو أثر مالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى.¹

تعريف الثاني: عرفها (pliska et botgsorf) بأنها مجموعة الأنشطة الخاصة بالتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة لموارد المنطقة من اجل تخفيف الآثار المحتملة للمخاطر التي تتعرض لها ذلك الموارد.² ومنه نستخلص أن إدارة المخاطر المصرفية هي تلك العملية التي يتم من خلالها تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها واعداد استراتيجيات لسيطرة عليها.

2. أهمية ادارة المخاطر المصرفية

تشمل أهمية ادارة المخاطر المصرفية فيما يلي:

- أ. أداة لتنفيذ الاستراتيجية: تزويد ادارة المخاطر البنكية بنظر عامة أفضل للمستقبل فبدون إدارة لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية.
- ب. تنمية الميزة التنافسية: التعرف علي المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الاسعار الواجب تقاضيها من العملاء، وهي اداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز سعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة، ذلك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية و المستقبلية.
- ج. قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات: بحيث يتم مساعدة المصرف على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات بازل.

¹ - طارق عبد العال حماد، إدارة مخاطر الافراد إدارات شركات بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، دار وائل للنشر، الإسكندرية، 2008، ص20.

² - فهمي مصطفى الشح، التحليل المالي، الطبعة الأولى، بدون نشر، رام الله فلسطين، 2008، ص123.

د. أداة اتخاذ القرار: أن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة، معرفة الخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.

ثانياً: مبادئ وأهداف إدارة المخاطر المصرفية

1. مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

أن نجاح عملية ادارة المخاطر في أي بنك يستوجب التزام بمجموعة من المبادئ أهمها:¹

أ. أن يكون لدى كل البنك لجنة مستقلة تسمى لجنة ادارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة أما الإدارة المختصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ كل السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛

ب. استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمن ملائمة؛

ج. تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ لقياس المخاطر والربحية؛

د. وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر؛

هـ. تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي.

2. أهداف ادارة لخطر المصرفية²

أ. المحافظة على الاصول الموجودات لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين.

ب. إحكام الرقابة والسيطرة على مخاطر الأنشطة أو الاعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

ج. تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع المستويات.

د. العمل على الحد من الخسائر لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.

هـ. إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع تحديد اية مخاطر.

¹ - محمودي ملك، واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2018، العدد 02، المجلد 11، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص251.

² زناقي البشير ومعارفي محمد، أثر البيات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، دراسة استطلاعية بفرع البنوك العاملة بعين تموشنت مجلة البديل الاستراتيجي. 2018، العدد الأول، المجلد الخامس، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، ص 341.

و. حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الرباح رغم أي خسائر عارضة.

ز. استخدام ادارة المخاطر كسلاح تنافسي¹.

المطلب الثاني: مراحل وأساليب ادارة المخاطر المصرفية

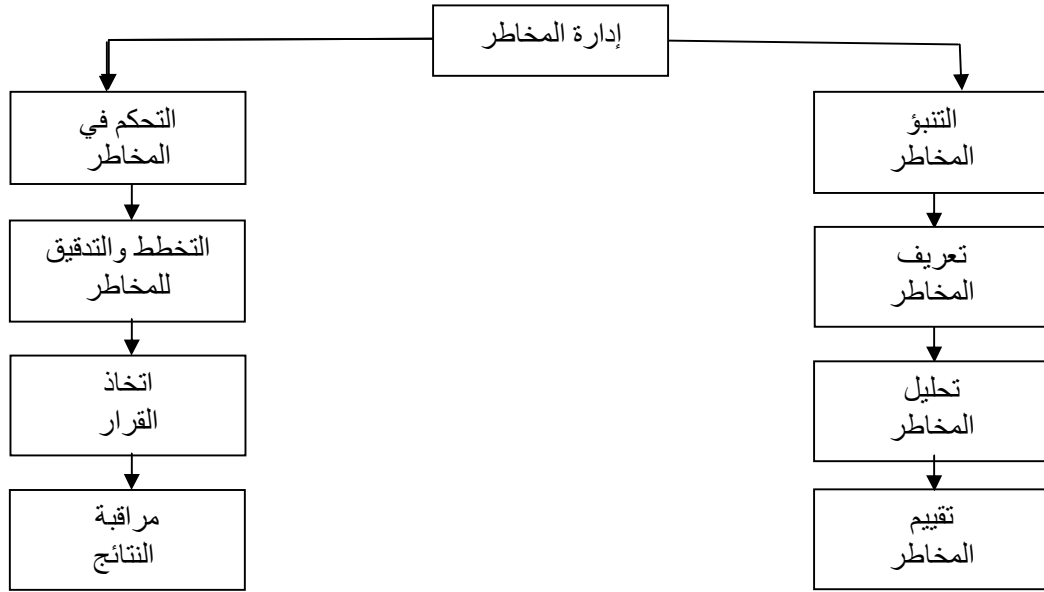
أولاً: مراحل ادارة المخاطر المصرفية

تقوم عملية ادارة المخاطر المصرفية على خمس خطوات اساسية هي كآتي²:

1. تعريف المخاطر: وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل.
2. تحليل المخاطر: ويتم فيها تصنيف المخاطر والوقوف على مصدرها الاصلية.
3. تقييم المخاطر: ويقصد بها تحديد عنصري المخاطر المتمثلين في الاثار التي يحدثها كل خطر واحتمال حدوث كل خطر.
4. التحكم في المخاطر: وفيها يتم تحديد الطرق التي تستخدم لتقليل احتمالية الخطر واثاره.
5. المتابعة الدورية: وتتم لاكتشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في المخاطر السابقة.

الشكل 02: عملية إدارة المخاطر

عملية إدارة المخاطر



المصدر: من اعداد الطالبتان

¹ محمد احمد النسي، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى،، دون دار نشر، 2012، ص57.

² ايمن بن سيرا، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص114.

من حيث الشكل أعلاه يتضح أن عملية ادارة المخاطر تتم بتطبيق مجموعة من خطوات تبدأ بالانتبؤ بالمخاطر من خلال التعرف على المخاطر المحيطة بالعمل ومن ثم تحليلها بتصنيفها و الوقوف على مصادرها الرئيسية وكذا تقييم المخاطر و تحديد الأولوية حسب أهمية تم تأتي خطوة السيطرة على المخاطر والتحكم فيها المتمثلة في التخطيط الدقيق لها واتخاذ القرار المناسب مع مراقبة النتائج.

ثانيا: أساليب ادارة المخاطر المصرفية.

هناك ثلاث أساليب لتعامل مع المخاطر وهي:

1. **تجنب المخاطر:** يرفض الفرد أو (المؤسسة) أحيانا قبول خطر معين وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسائر معينة مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري اقل خطوة وعدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع عن منح القروض المرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الاجل لتجنب مخاطر اسعار الفائدة¹.

ولكن تبني أسلوب تجنب المخاطر سيؤدي إلى خسارة الارباح المتأتية من هذه العملية المصرفية وبمعني اخر أن المصرف اختار استراتيجية تحوطيه، لكنه اختار عدم المخاطر مقابل خسارته للعائد المتوقع من العملية المصرفية بتجنبه المخاطر إذا لم يكن قادر على تحملها، أو إذا كان تجنب المخاطر اقل من تكلفة ادارتها.

2. **قبول المخاطر:** أن استراتيجية قبول المخاطر تهدف إلى الحصول على العائد المتوفر اذا ما كأن العائد المتوقع اكبر من المخاطر المتوقعة أو إمكانية المصرف تحمل المخاطر المتوقعة وقدرة ادارة المصرف على ادارة المخاطر بشكل مناسب.

3. **تحويل المخاطر:** وتعني نقل الخسارة إلى الطرف ثاني عن طريق تحمل تكلفة ذلك من خلال التأمين أو الكفالات الحكومية أو الحصول على ضماناتها.

¹ بن علي بلعزو، استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات، مجلة الباحث، العدد07، 2009، 2010، جامعة الشلف، الجزائر، ص 335.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر التشغيلية وفقا للمقررات لجنة بازل.

أن التحكم في المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها بتوقف على حسن ادارتها وهو ما يستدعي تجديد مبادئها وادواتها وأساليبها.

أولاً: ادارة المخاطر التشغيلية وفقا لجنة بازل ||

1- مضمون واهداف اتفاقية بازل ||

أ. مضمون بازل ||

عند اصدار اتفاقية بازل الثانية تمتد المحافظة على العديد من العناصر الخاصة باتفاقية بازل الأولى الصادرة سنة 1988 كإلزامية التقيد بمؤشر الملاءة والمقدر ب 08 % على الأقل وكذلك الأمر بالنسبة لتعديلات 1996و المتعلقة بقياس مخاطر السوق، أما فيما يخص الإضافات التي جاءت بها الاتفاقية الثانية للجنة بازل فتمثل في¹:

1. ادخال متطلبات رأس المال متعلقة بالمخاطر التشغيلية؛
2. إمكانية استعمال نماذج داخلية لقياس مخاطر القروض؛
3. ادخال دعامة ثانية تحدد وتعرف المبادئ الأساسية للرقابة الاحترازية؛
4. ادخال الدعامة الثالثة تتمثل في انضباط السوق؛

ب. أهداف اتفاقية بازل ||

أن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال في السوق يجب أن يتماشى مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية العاملة وبالتالي فإن لجنة بازل تسعى إلى وضع إطار جديد لكافة رأس مال، بحيث يركز على الاهداف الرقابية التالية:²

1. الاستمرار في تعزيز وسلامة النظام المالي؛
2. الاستمرار في دعم المساواة التنافسية؛
3. تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر؛
4. التركيز على المصارف الناشطة عالمياً؛

¹ - زيد ايمن، محاضرات في مقياس الاستراتيجية المالية وحوكمة البنوك، موجهة لطلبة ماستر 02 ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2021.2022، ص 74.

² - على محبوب، مرجع سابق، ص 74-75.

5. إدراج العديد من المخاطر لم تكن متضمنة من قبل وإيجاد نماذج اختيار جديدة أكثر ملائمة لتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها.¹

2- الدعائم الأساسية لبازل 02

ركزت اتفاقية بازل 02 على ثلاثة دعائم أساسية:

أ. متطلبات الدنيا لرأس المال:

تتمثل هذه المتطلبات في الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل وقد لخص هذا المبدأ بالمعادلة التالية:

$$\text{Baseliiratio} = \frac{\text{Tier1} + \text{Tier2} + \text{Tier3}}{\text{RWA} + 12.5 \times \text{CMR} + 2.5 \times \text{COR}}$$

حيث:

Tier1 : الشريحة الأولى وهي رأس مال الأساسي؛

Tier2 : الشريحة الثانية وهي رأس مال التكميلي؛

Tier3 : الشريحة الثالثة وهي القروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق؛

RWA : الاصول المرجعة بالمخاطر الائتمان؛

CMR : رأس مال اللازم لتغطية مخاطر السوق؛

COR : رأس مال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل.²

أو عند حساب شبه رأس المال، سيتم تحديد إجمالي المخاطر أو المقام عن طريق ضرب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل في 12.5 ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل الثانية بالصيغة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال النظامي}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{السوقية} + \text{المخاطر التشغيلية}} \leq 08\%$$

ب. **المراجعة الرقابية:** ونقوم على مجموعة من المبادئ التي تولد حاجة المصارف إلى تقييم كفاية رأس المال مقارنة بالمخاطر إلى جانب أهمية قيام المراقبين لمراجعة هذا التقييم حينما تقتضي الحاجة وادخلت بازل 02 تعديلات على اختبار الضغط **Stresstesting**، والذي يستخدم نتائجه للتأكد من كفاية ما تملكه

¹ - سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منشأة المعارف، الطبعة 02، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 38.

² - فائزة لعراق، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، مع اشارة الازمة الاقتصادية سنة 2008، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 105.

المصارف من رؤوس الأموال، وأيضاً على مراجعة المصارف لمخاطرة التركيز وكيفية التعامل مع المخاطر الناتجة عن استخدام الضمانات و المشتقات الخاصة بالعمليات التوريق وإعادة التوريق الائتمانية، كما استخدمت أسلوب رقابة جديد يساعد المصارف على التنبؤ بالمخاطر¹.

ت. يقصد بانضباط السوق توفر المعلومات المالية وغير المالية الدقيقة وفي أونها والتي تمكن مختلف المشاركين في الصناعة المصرفية من اجراء تقييمات صحيحة لأنشطة البنوك.

وهذا يعني زيادة شفافية وافصاح البنوك في نشر المعلومات عن هيكل كفاية رأس المال وتعرضات المخاطر باعتبار أن السوق هو الرقيب على اداء البنك منحت هذه الاتفاقية البنوك حرية اختيار المناهج فكل واحد حسب حجمه وكذا قدرته على التعامل مع المخاطر وأصبحت الصيغة الجديدة لحساب كفاية رأس مال بالشكل التالي:

$$\text{اجمالي رأس المال} = \frac{\text{الشريحة 1} + \text{الشريحة 2} + \text{الشريحة 3}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \leq 08\%$$

ثانيا: ادارة المخاطر التشغيلية وفق لجنة بازل III

1. نشأة بازل III وأهم تعديلاتها

أ. نشأة بازل III

بعد الأزمة المالية التي عاشها العالم خلال عام 2008، والذي كان المتسبب الرئيسي فيها البنوك والمؤسسات المالية كان لا بد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك، فقامت لجنة بازل بدراسة مقررات لجنة بازل II وذلك بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها لتغطية العوامل التي أدت إلى هذه الأزمة المالية، فخرجت لجنة بازل بمقررات جديدة أطلقت عليها بازل III، وبالرغم من تسميتها باتفاقية بازل III، إلا أنها لم تلغ اتفاقية بازل II، ولكنها عدلت في مكوناتها نسبة كفاية رأس المال وأضافت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة وبسبب الأثر الكبير لهذه التعديلات والمعايير الجديدة على البنوك فقد اتاحت بازل III فترة زمنية تمتد من عام 2012 لغاية عام 2019 للالتزام بمقررات بازل III.²

¹ عبد السلام محمد خميس، محمد عبد الوهاب، الغزاوي، نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي بين مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية، نظرية تحليلية استطلاعية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الأولى، 2014، ص 32.

² - فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2012، ص 01.

ب. تعديلات التي طرقت على بازل III

- إلزام البنوك باحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظة بها ويعادل 4.5 % بزيادة عن نسبة الحالية والمقدرة 2% وفق اتفاقية بازل II ؛
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث اضعاف ليبلغ نسبته 7%؛
- رفع معدل المستوى الأول الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال؛
- أن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5% وتركز الإصلاحات المقترحة على جودة رأس المال؛
- تشمل هذه الحزمة من اصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين.

2. محاور اتفاقية بازل III

- تتضمن بازل III على العناصر متفق عليها بين اعضاء اللجنة والتي يطلق عليها بالدعائم الأساسية لبازل 03 وهي كالتالي:
- التحسين في نوعية قاعدة رأس المال؛
 - السيولة وتبني مؤشرات الرافعة المالية كمقياس داعم للأساليب قياس المخاطر وفق المقررات بازل 2.
 - ضرورة التزام البنوك باختبارات الضغط والذي يعبر عن أسلوب مكمل للنماذج الداخلية والأنظمة الإدارية من أجل تحديد وتخصيص رأس المال حيث أن اختبارات الضغط تعمل على التحذير من الصدمات التي يمكن أن ينتج عنها خسائر ضخمة للبنك.

المطلب الرابع: أدوات ومبادئ الممارسات السليمة في إدارة المخاطر التشغيلية

أولاً: أدوات إدارة المخاطر التشغيلية

ميثاق إدارة المخاطر التشغيلية الصادر في 2012 عن صندوق الاستثمار الأوربي ذكر أن المكونات الرئيسية لإطار وإدارة المخاطر التشغيلية، تدعم وتقيم وتجديد وقياس والإبلاغ عن هذه المخاطر، وأهداف لكل منهما وهي كالتالي:¹

- مخاطر العمليات وتقويم الرقابة: تحديد المخاطر الكامنة في أنشطة صندوق الاستثمار الأوربي.
- المؤشرات الرئيسية للمخاطر: تحليل وتحديد العوامل التي يمكن اعتبارها مؤشرات داخل المنظمة لمستوى المخاطر التشغيلية؛
- أحداث مخاطر التشغيلية: وتتمثل في جمع وتحليل أحداث هذه المخاطر، بم في ذلك تحديد السبب الرئيسي الذي أودى إلى وقوعه وتحديد خطة لمعالجته؛
- المنتجات الجديدة والتفويضات والعمليات: لتحديد وتقييم مسبق للمخاطر في التفويضات والمنتجات الجديدة بالنسبة للمشاريع لها تأثير على العمليات التشغيلية؛
- تنظيم دورات وبرامج توعية للمخاطر التشغيلية.

ثانياً: مبادئ الممارسات السليمة في إدارة المخاطر

أصدرت لجنة بازل لرقابة المصرفية في عام 2003 ورقة تتضمن عشرة مبادئ لمساعدة البنوك والسلطات الرقابية على تحديد أسس إدارة السليمة للمخاطر التشغيلية وقد تم تقسيم المبادئ العشرة إلى أربعة اقسام رئيسية الأول تهيئة المناخ المناسب لإدارة المخاطر، والثاني إدارة المخاطر والتحكم فيها ومراقبتها، الثالث دور السلطة الرقابية والأخير أهمية الإفصاح، حيث ساعدت هذه المبادئ في توفير الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية ومراقبتها وضبطها بفعالية وفيما يلي تلخيص لهذه المبادئ:2

1. تهيئة المناخ المناسب لإدارة المخاطر

المبدأ الأول: دور مجلس الإدارة من حيث الإلمام العام والمصادقية ومراجعة الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية يجب أن يكون مجلس الإدارة للعناصر الخاصة بالبنك والتعامل معها كفاءة منفصلة يتم مراقبتها، كما يجب مراجعة واعتماد استراتيجية المخاطر التشغيلية بصفة دورية.

¹ على محبوب، مرجع سابق، ص 66.

²

المبدأ الثاني: دور مجلس الإدارة في ضمان خضوع إطار ادارة المخاطر التشغيلية للتدقيق الفعال: يجب أن يضمن مجلس الإدارة بأن هيكل ادارة المخاطر التشغيلية يخضع للوظيفة التدقيق الداخلي فعالة وشاملة ومستقلة وتنفيذ من طرف موظفين أكفاء ويجب أن لا تكون وظيفة التدقيق الداخلي مسؤولة بشكل مباشر عن ادارة المخاطر التشغيلية.

المبدأ الثالث: مسؤولية الإدارة العليا في تنفيذ إطار ادارة المخاطر التشغيلية وتوفير الموارد اللازمة: يقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية تطبيق إطار (هيكل) ادارة المخاطر التشغيلية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويجب أن يتم تطبيق الإطار بانسجام كامل على المستوى البنك ككل، وأن جميع المستويات الوظيفية تدرك مسؤولياتها فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية كما يجب أن تتحمل الإدارة العليا مسؤولية تطوير السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية في جميع أنشطة وعمليات البنك وأنظمة.

2. ادارة المخاطر: تعريفها وقياسها والتحكم فيها ومراقبتها.

المبدأ الرابع: تعريف وتقييم وقياس المخاطر التشغيلية: يجب على البنوك أن تقوم بتحديد المخاطر التشغيلية الذاتية في كل أنواع المنتجات، الأنشطة والعمليات والأنظمة. كما يجب التأكد من أنه تم الأخذ بالاعتبار المخاطر التشغيلية الذاتية لكل نشاط عن طريق خطوات التقييم الملائمة وذلك قبل طرح اية منتجات وأنشطة وعمليات أو أنظمة جديدة.

المبدأ الخامس: متابعة المستوى المقدر للمخاطر التشغيلية واحتمالات التعرض للخسائر المادية واعداد التقارير: يجب على البنوك أن تقوم بتحديد الإجراءات المطلوبة لقياس المخاطر التشغيلية كما يجب أن تنفذ عملية المراقبة المنتظمة لأوجه المخاطر التشغيلية والتعرض للموس للمخاطر والإفصاح عن البيانات ذات الصلة للإدارة العليا.

ومجلس الإدارة التي تعزز بدورها اجراءات الإدارة للسيطرة على المخاطر التشغيلية.

المبدأ السادس: توفر الوسائل والإجراءات للسيطرة على المخاطر التشغيلية وتخفيضها: يجب على البنك التأكد من استمرارية تطبيق نظام المراقبة التعرض للمخاطر التشغيلية واحداث الخسائر التي تنتج عن العميات الكبيرة بحيث يجب أن توفر لدى البنك السياسات وأساليب والإجراءات التي تضبط وتخفف من حدة المخاطر التشغيلية المادية. ويجب على البنك أن يراجع بشكل دوري محددات المخاطر واستراتيجيات الضبط كما ينفي تعديل إطار المخاطر التشغيلية وفقا للاستراتيجيات المناسبة المستخدمة وبناء على استعداد البنك لتقبل المخاطر.

المبدأ السابع: توفر خطط طوارئ واستمرارية الأعمال يجب على البنك أن يضع خطط الطوارئ وذلك لضمان مقدرة للعمل بناء على مبدأ الإستمرارية التامى المتواصل في الأعمال والحد من الخسائر في حالة تعطل الأعمال بشكل حاد. كما يجب أن يقوم البنك بتقييم التكلفة والعائد من العمليات البديلة والاستراتيجيات الرقابية لتخفيض المخاطر.

3. دور السلطات الرقابية

المبدأ الثامن: مطالبة البنوك بتوفير إطار فعال لإدارة المخاطر التشغيلية: يجب على السلطات الرقابية أن تطلب من كافة البنوك بغض النظر عن حجمها اعداد واعتماد إطار فعال لتحديد وتقييم ورصد وضبط المخاطر التشغيلية بما يحقق التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسببها على أن يكون هذا الإطار جزء من منهج شامل لإدارة المخاطر بشكل عام.

المبدأ التاسع: تقييم سياسات واجراءات البنوك الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية: يجب على المراقبين أن يقوموا بشكل مباشر أو غير مباشر بتنظيم تقييمات مستقلة وبصفة دورية للاستراتيجيات، والسياسات والخطوات والممارسات المطبقة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، كما يتطلب من المراقبين التأكد من وجود آلية مناسبة للتقارير وأن تكون ذات كفاءة عالية بشكل يضمن اطلاعهم وإعلامهم بالتطورات التي تحدث في البنوك.

4. أهمية الإفصاح

المبدأ العاشر: الإفصاح من قبل البنك: يجب على البنك أن يقوم بإفصاح الكافي للجمهور حتى يتمكن المتعاملين في السوق المصرفية من القيام بتقييم المخاطر التشغيلية التي قد يتعرض لها وجودة ادارتها.

المبحث الثالث: نماذج قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية.

في هذا المبحث سنقوم باستعراض أهم النماذج قياس المخاطر التشغيلية والسلامة واستقرار المالي.

المطلب الأول: نماذج ادارة المخاطر التشغيلية حسب لجنة بازل

أوضح اتفاق بازل 02 أن مخاطر التشغيل هي أبرز أهم المخاطر التي تواجه البنوك، وبالتالي

عليها أن تحتفظ برأسمالها لمواجهة الخسائر الناتجة عن المخاطر التشغيل. ¹

وحددت اللجنة ثلاث طرق أو أساليب مختلفة لحساب رأس المال المقابل لمخاطر التشغيلية، تندرج في

التعقد مع زيادة الحساسية للمخاطر وهي: أسلوب المؤثر الأساسي والأسلوب النمطي، وأساليب القياس

المتقدمة وتركت اللجنة للبنوك حرية اختيار الأسلوب وفقا لطبيعة نشاطها وتعقد عملياتها وشجعت البنوك

على استخدام الأساليب الأكثر تقدما. ²

وفيما يلي أهم المناهج لقياس المخاطر التشغيلية الواردة في ورقة بازل الاسترشادية.

أولاً: منهج المؤشر الأساسي Basicindicator Approach

يعتبر هذا المدخل الأيسر فيما بين المداخل الأخرى لحساب رأس مال المقابل لمخاطر التشغيل

إذا يتم تحديد رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل جزائياً. حيث يقوم هذا الأسلوب على الاحتفاظ بجزء من

رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل يعادل نسبة مئوية ثابتة يرمز لها α (الفا) من متوسط إجمالي الدخل

خلال السنوات الثلاث السابقة ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية: ³

$$K \text{ BIA} = \{\sum(GI1 \dots n \times \alpha)\} / n$$

حيث:

K BIA: متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل وفقاً للأسلوب المؤشر الأساسي.

GI1...n: متوسط إجمالي الدخل السنوي خلال السنوات الثلاث السابقة ويكون موجب.

n: عدد السنوات ذات الدخل السنوي الموجب من ضمن الثلاث الأخير.

α : وحدتها اللجنة بـ 15 %

وقد عرفت اللجنة بازل إجمالي الدخل بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضاف إليه صافي الإيراد من

غير الفوائد مستبعداً منه أي أرباح أو خسائر محققة من بيع الأوراق المالية وكذلك أرباح غير عادية،

تجدر الإشارة إلى أنه في حال كان إجمالي الدخل في إحدى السنوات الثلاث بالسالب (أي خسارة) فإنها

¹ - زيد ابمن، مرجع سابق، ص 59.

² - فائزة لعواف، مرجع سابق، ص 129.

³ - فائزة لعواف، مرجع سابق، ص 130.

تستثني من الاحتساب في المعادلة وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجبا، وتعتبر هذه الطريقة أبسط المناهج لاحتساب المتطلبات الرأسمالية لمخاطر التشغيل وتكون ملائمة للبنوك التي لا تعمل على مستوى العالمي، وكذلك يمكن للبنوك التي تعمل على مستوى العالمي استخدامها والتي لا يتوفر لديها نظام إدارة مخاطر يمكنها من استخدام الطرق الأكثر تطورا.

1. تعريف مجمل الربح وفقا لإطار اتفاقية بازل 2¹:

يعرف بأنه صافي الإيراد من العوائد مقبوضات ومدفوعات مضاف إليه الإيراد بخلاف العوائد المقبوضات والمدفوعات والمقصود من التعريف:

- يكون متضمنا المخصصات؛
 - يتضمن مصروفات التشغيل بما في ذلك الرسوم التي تدفع لمقدمي الخدمات الخارجيين. كما تدرج الرسوم التي تلقتها البنوك الموفرة لتلك الخدمة ضمن مجمل الربح؛
 - تم استبعاد أي أرباح أو خسائر محققة من بيع أوراق مالهية (أوراق مالهية متاحة للبيع، محتقظة بها حتى خارج الاستحقاق، استثمارات في الشركات تابعة)؛
 - تستبعد من أي إيرادات أو مصروفات وكذلك أي إيراد ناتج عن تعويضات التأمين.
- وعليه إجمالي الربح (إجمالي الدخل) فهو يساوي:

$$\text{إجمالي الربح} = \text{صافي العائد} + \text{صافي إيرادات بخلاف العائد}$$

والجدول التالي يوضح معيار كفاية رأس مال اللازم لتغطية مخاطر التشغيلية وفق هذا المنهج

¹ علي محبوب، مرجع سابق، ص 104.

جدول رقم 01: توضيح معيار كفاية رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية وفق المنهج

الأساسي

السنة	السنة	السنة	السنة
الثالثة	الثانية	الأولى	البيان
N+2	N+1	N	
			اجمالي الربح
(اجمالي الربح لسنة N + اجمالي الربح لسنة N+1 + اجمالي الربح لسنة N+2) / 3			متوسط اجمالي الربح لسنوات الثلاثة
15 %			الفا
$\frac{\sum \text{الأرباح على مدار 3 سنوات} \times 15 \%}{\text{عدد سنوات}}$			رأس مال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل

المصدر: من إعداد الطلبة

ثانيا: المنهج المعياري Standardized Approach

تتشابه الطريقة المعيارية مع الطريقة المؤشر الأساسي في كيفية حساب متطلبات رأس المال إلا أنها تتجنب أوجه القصور في هذه الأخيرة المتمثلة في عدم التمييز بين الأنشطة المصرفية المولدة لدخل اجمالي، وإعطاء نسبة الثابت (الفا) واحدة لا تأخذ بعين اعتبار نوع الخدمة أو المنتج. ولتلافي أوجه القصور هذه، ووفقا للأسلوب المعياري يتم تقسيم أنشطة البنك الي ثمانية خطوط أساسية و business lines حيث يتم حساب متوسط مجمل الربح عن الثلاث سنوات السابقة على تاريخ احتساب لكل نوع نشاط أساسي في كل عام مضروباً في معامل يطلق عليه بيتا β ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:¹

$$\text{متطلبات رأس المال} = \{(\text{متوسط اجمالي الدخل لكل وحدة عمل}) \times \text{بيتا لكل نشاط}\} / 3$$

$$Kt_{sa} = \{ \sum \text{years } 1-3 \max \sum G_{I1-8} \beta_{1-8} \} / 3$$

حيث أن:

Kt_{sa} : متطلبات رأس المال

¹ عدنان محريق، مرجع سابق، ص 176.

الدخل الإجمالي السنوي في سنة محددة لكل نشاط

النسبة الثابتة (بيتا) وحددتها اللجنة بنسبة محددة لكل نشاط كما هو مبين في الجدول ادناه:

جدول رقم 02: معاملات B حسب نوع النشاط

المنتجات المصرفية	معامل رأس المال
تمويل الشركات	18%
تمويل التجارة والمبيعات	18%
الخدمات المصرفية بالتجزئة	12%
الخدمات المصرفية التجارية	15%
المدفوعات والتسويات	18%
خدمات الوكالة	15%
خدمات إدارة الاصول	12%
خدمات الوساطة المالية	12%

Source: Basel.committee on banking supervision.op.cit,p147.

معالجة اجمالي الدخل السالب في المنهج المعياري

قد يكون اجمالي الدخل في سنة معينة لبعض وحدات العمل السالب (خسارة) وهذا سيؤدي إلى أن يكون متطلبات رأس المال لهذه الوحدة بالسالب أيضا، ولكن بما أنه سيتم إضافتها لمتطلبات رأس المال لوحدات العمل الأخرى والتي تكون موجبة فأن ذلك سيكون اجمالي متطلبات رأس المال الإجمالي لوحدات العمل موجبا أما إذا كان محصلة الدمج الدخل لكافة الوحدات سالبا فإنه يتم استبعاد هذه النسبة من الاحتساب¹

ثالثا: منهج القياس المتقدم AMA.

بموجب هذا المنهج تقوم البنوك الكبيرة والتي يكون لها عدة شركات تابعة (مجموعة مصرفية) وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام أنظمة القياس الداخلية الخاصة بها لتحديد وتقييم حجم تعرض البنك لمخاطر التشغيلية واحتساب متطلبات رأس المال اللازم لموجهتها وتتميز

¹مصطفى الصالح عبد الخالق ابو صلاح، مرجع سابق، 41.

- هذه الطريقة بأنها أكثر تقدما من الطرق السابقة كما تعتبر أكثر ملائمة لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية في البنوك ويتم حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل في هذا الأسلوب كما يلي:¹
- تقسيم أنشطة البنك إلى خطوط الاعمال السابق ذكرها في الأسلوب المعياري (النمطي)؛
 - تحديد مؤشرات التعرض للمخاطر (EI) لكل خط أعمال من قبل السلطة الرقابية ونتمثل مؤشرات التعرض لمخاطر التشغيل في: اجمالي الدخل، اجمالي الأصول، عدد العاملين، اجمالي المكافآت، عدد العمليات، قيمة العمليات، عدد الحسابات، القيمة الدفترية لأصول المادية؛
 - تجميع بيانات عن إحداث الخسائر التشغيلية، كالاختيال الداخلي، والاختيال الخارجي، وممارسات العمالة، وامن أماكن العمل؛
 - يتم حساب احتمال الخسائر الحدث والخسائر الناتجة عن حدوث الحدث من خلال البيانات التاريخية المتوفرة لدى البنك؛
 - تتحدد الخسائر المتوقعة EL من حاصل ضرب EI ; PE ; LGE كما يلي:

$$EL_{ij} = PE_{ij} \times LGE_{ij} \times EI_{ij}$$

- حيث i خط عمل وj الحدث المسبب للخطر.
- يتم تحديد متطلبات رأس المال لكل خط أعمال على حدة من خلال ضرب الخسائر المتوقعة EI في معامل معين يتم تحديده من قبل الجهات الرقابية؛
 - وأخيرا تتمثل متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل في اجمالي متطلبات رأس المال KAMA لكافة الخطوط الأعمال كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$KAMA = \sum_{j=1}^{7} \sum_{i=1}^{8} EL_{ij}$$

المطلب الثاني: نموذج Edward Altman

يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي وفي قياس الاستقرار المالي للبنوك لأن هذا النموذج يبين حالة الإعسار المالي التي من الممكن أن تواجه البنك، وذلك بالإشارة إلى أن قيمة موجودات البنك أقل من مطلوباته وبالتالي فإن البنك يقترب من الإفلاس، ويمكن تطبيق هذا النموذج على البنوك التجارية العمومية ويعبر عن هذا النموذج رياضيا بالمعادلة التالية:²

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.999X_5$$

¹ لعراف فائزة، المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 7، 2012، ص 184.

² علي محبوب، مرجع سابق، ص 115

حيث أن:¹

Z: المؤشر الذي يتم بواسطة التنبؤ بالفشل المالي للمنظمة

X1: صافي رأس مال العامل/ مجموع الموجودات وهو مؤشر النشاط

X2: الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات وهو مؤشر يرتبط بسياسة الإدارة في التوزيع

X3: صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات وهو مؤشر الربحية

X4: القيمة السوقية لحقوق المساهمين/مجموع المطلوبات وهو مؤشر الرفع المالي

X3 : المبيعات/مجموع الموجودات وهو مؤشر النشاط

أما المعاملات (0.012,0.014,0.033,0.006,0.999) فهي تمثل:

أوزان متغيرات الدالة وتعني الأهمية النسبية لكل من متغيرات في النموذج:

- بموجب هذا النموذج، فإن المنشآت تصنف إلى ثلاث فئات من أجل قياس قدرتها على الإستمرارية وهذه الفئات هي:²

- **الفئة الأولى:** وهي فئة الوحدات القادرة على الإستمرارية (المنشآت الناجحة) وهي تلك المنشآت التي

تكون فيها قيمة (Z) أكبر أو تساوي 2.99

- **الفئة الثانية:** فئة المنشآت المشكوك في إمكانية استمراريتها، أي يتحمل افلاسها، وهي التي تكون

فيها قيمة (Z) اقل من 1.81

- **الفئة الثالثة:** وتمثل فئة المنشآت التي يصعب التنبؤ بوضعها، وهي التي تكون فيها قيمة (Z) بين

1.81 و 2.99 ولأجل تحديد ووضعها لابد من اجراء دراسة تفضيلية لحالتها.

- ويعتبر نموذج (Edward Altman) من بين النماذج الجيدة لأجراء دراسة الفشل المالي حيث اثبت

قدرته على التنبؤ بالفشل المالي بنسبة عالية قبل حدوث الإفلاس بسنة.

وفيما يلي استعراض متغيرات النموذج:³

¹-الجموعي دكمه وآخرون، التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية لشركة سوناطراك الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل

متطلبات شهادة ماستر اكايمي، ميدان العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة السنة الجامعية، 2017-2018-ص44-45

²توفيق غفصي، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2011/2012 ص55

³الجموعي دكمه وآخرون، مرجع سابق ص46-47.

X1 : مؤشر رأس المال العامل/مجموع الموجودات :

صافي رأس المال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويقاس هذا المؤشر حجم الموجودات السائلة الفائضة بعد تغطية خصومها أو التزاماتها قصيرة الأجل فلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية العكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

X2 : مؤشر رصيد الأرباح المحتجزة/اجمالي الموجودات :

يقيس درجة اعتماد المنشأة على تمويل أصولها باستخدام جزء من مواردها الذاتية المتمثلة في أرباح المحتجزة فلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة اعتماد المنشأة على مواردها الذاتية في تمويل موجوداتها أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فأن ذلك يدل على زيادة اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها من الأصول.

X3 : مؤشر صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ اجمالي الموجودات

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة المنشأة في تشغيل أصولها لتحقيق الأرباح، فلما ارتفع هذا المؤشر دل على كفاءة الإدارة التشغيلية في استغلال الأصول والعكس في حالة انخفاضه.

X4 : مؤشر القيمة السوقية لحقوق المساهمين/مجموع المطلوبات

يعبر هذا المؤشر عن المدى الذي يمكن أن تنخفض فيها أصول المنشأة مقومة بمجموع الديون والقيمة السوقية لأسهمها، فلما كان اتجاه هذا المؤشر في ارتفاع دل ذلك على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي يضعف تعرضها للفشل المالي والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر. ويتضح أن هذا المؤشر يقيس مقدار تغطية حقوق المساهمين لمجموع المطلوبات بذمة المنشأة حيث تعد حقوق المساهمين هامش أمان للدائنين.

X5: المبيعات/اجمالي الموجودات

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها من اجل تحقيق إجراءات، فإن كان هذا المؤشر مرتفع يدل على استخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، اما إذا كان منخفض فيدل على عدم استغلال الأصول الثابتة بكفاءة وينتج عنه احتمال التعرض للفشل المالي. ويمكن إعطاء بعض تعريفات لبعض متغيرات هذا النموذج كما يلي:

رأس المال العامل: يمثل هذا المتغير في كمية السيولة المتاحة لتمويل الأنشطة اليومية بالبنك ويتم حسابه من خلال طرح المطلوبات قصيرة الأجل من السيولة النقدية¹

الإيرادات: تمثل عادة نتيجة استغلال قبل الضريبة والفائدة

اجمالي موجودات: كافة أصول في ميزانية البنك سواء كانت أصول الثابتة أو المتداولة

اجمالي المطلوبات: كافة خصوم البنك في ميزانية البنك ويقصد به أيضا الالتزامات

اجمالي الأرباح المحتجزة:

تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات للأسباب مختلفة، وهي تمثل جزء من حقوق المساهمين التي يرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال للاستثمار داخليا ويمكن تقسيم الأرباح المحتجزة إلى الإحتياطات والمخصصات والأرباح الغير معدة للتوزيع.²

القيمة السوقية للبنك: (حقوق الملكية): وهي القيمة الإجمالية المسجلة في سوق الأوراق المالية لأسعار الأسهم الخاصة بالشركة، أما البنوك غير مسجلة في سوق الأوراق المالية فإن هذا المتغير يتم حسابه باعتماد القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات.³

القيمة الدفترية: وهي تمثل جميع خصوم في ميزانية البنك ماعدا الإحتياطات

المطلب الثالث: نموذج kida:

يعد من أهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي وأكثرها شيوعا والذي توصل اليه العالم Kida في عام 1981، والذي اعتمد على أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار. خمس نسب مالية استطاعت أن تطبق بدقة وصلت إلى 90% قبل حدوث الإفلاس بالنسبة ويطبق هذا النموذج على قطاع المصارف في اغلب الأحيان ويمكن تصوير هذا النموذج بالشكل الرياضي الآتي:⁴

$$Z : 1.042x1+0.42x2+0.46x3+0.463x4+0.27x5$$

حيث:

Z : المؤشر الذي يتم بواسطته التنبؤ بالفشل أو عدم فشل المنظمة.

X1 : صافي الدخل / اجمالي الأصول.

¹ علي محبوب، مرجع سابق، ص116.

² توفيق غفصي، مرجع نفسه ص 55.

³ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية دار وائل للنشر وتوزيع الطبعة الأولى، 2003، ص373.

1_ سعود علي محمد عرفة، مصطفى الشارف مبارك الجطري، استخدام نماذج كمية في التنبؤ بفشل المصارف التجارية الليبية العامة، دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية، مجلة، الأكاديمية العدد 19، يوليو، ص4-5.

X2 : اجمالي حقوق الملكية / اجمالي الالتزامات.

X3: اجمالي الأصول المتداولة / اجمالي الالتزامات المتداولة.

X4: المبيعات / اجمالي الأصول.

X5: النقدية / اجمالي الأصول.

أما النسب: 1.042-0.42-0.461-0.463-0.271

تمثل أوزان المتغيرات الدالة وتعبّر عن أهمية النسبية لكل متغيرات في النموذج.

حيث تقييم النتيجة إلى منطقتين:

إما أن يكون الناتج رقما موجبا والذي يشير إلى ابتعاد المنظمة عن الفشل المالي في المدى

القريب، اما إذا كانت النتيجة قيمة سالبة فيدل ذلك على أن المنطقة قريبة من الفشل المالي.

خلاصة الفصل:

أن الخطر ملازم لنشاط المصرفي ولا يمكن تجنبه بكامل وإنما يجب التخفيف من حدته، وهذا لا يتحقق إلا من خلال معرفة الخطر وإدارته بطريقة علمية صحيحة، وعليه قمنا من خلال هذا الفصل بتقديم توضيح لأهم المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المصرفية بتركيز على المخاطر التشغيلية أنواعها والعوامل التي تساعد على نشأتها وتعتبر إدارة المخاطر التشغيلية من المواضيع المستحدثة الاهتمام في مجال إدارة المخاطر البنكية التشغيلية في اتفاقيتها الثانية والثالثة حيث قامت لجنة بازل باستحداث ثلاث نماذج لقياس وتحديد المخاطر التشغيلية كما تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم نماذج الاستقرار والسلامة المالية للبنوك.

الفصل الثاني

دراسة حالة لعينة من البنوك
التجارية الجزائرية في إدارة
المخاطر التشغيلية

تمهيد:

لقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري تغيرات وتحولات خلال العقود التي تلت الاستقلال فرضتها الأوضاع والظروف السائدة في كل مرحلة، فوضع بعد استكمال بنائه لإصلاحات عديدة تمت مباشرتها في فترة السبعينيات واعد مراجعتها في السنوات الثمانيات، وذلك استجابة للتحولات الداخلية والخارجية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة، ثم تعمق الإصلاح بشكل أوسع مع بداية التسعينات تماشيا مع اختيار الجزائر الاقتصاد السوق كنمط اقتصادي بديل عن الاقتصاد المخطط.

المبحث الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في إدارة المخاطر المصرفية

مر الإقتصاد الجزائري، بعد الاستقلال بعدة اختلالات استوجبت القيام بعدة إصلاحات، لعل أهمها كما يلي:

المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري قبل قانون النقد والقرض

عرفت هذه المرحلة ادخال بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والمالية والتي أهمها:

أولاً: اصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971:

لقد تم إقرار الإصلاح المالي لسنة 1971 في اطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات وأهم ما جاء به هذا الإصلاح أنه¹

- أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعدما كانت تنحصر مهامه في خدمة العامة وذلك بمنحه قروض وتسبيقات بدون قيد أو شرط؛

- إنشاء المجلس الوطني للقرض كهيئة استشارية واللجنة التقنية للمؤسسات كهيئة رقابية وهذا بموجب الأمر 71-74 الصادر في 30 جوان 1971؛

- إمكانية السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال؛

- تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية وإدارية؛

- تم إلزام المؤسسات بفتح حسابين خاص بعمليات الاستغلال وحساب خاص بعمليات الاستثمار.

وعلى الرغم بما جاء به هذا الإصلاح وفي محاولة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، إلا أنه نتج عنه عديد من المشاكل وبعض التناقضات أهمها:

- عدم التوافق بين دور القطاع المصرفي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛

¹ - توفيق غفصي، مرجع سابق، ص74.

- الصعوبات في تغطية الحقوق من طرف المؤسسات الوطنية على رغم من الوضعية المدنية اتجاه البنوك، غير أنه لها الإمكانية في أن تتحصل على قروض عن طريق السحب على المكشوف هذا مما أدى إلى التراجع عن مبادئ التي جاء بها اصلاح 1971.

ثانيا: اصلاح النقدي ل عام 1986

عاش الاقتصادي الجزائري في منتصف الثمانيات ازمة اقتصادية بسبب انخفاض أسعار النفط فظهر ما يسمى بإصلاح النقدي سنة 1986. بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 والذي يتعلق بنظام البنك والقرض تم ادخال تغييرات جذرية على الوضعية المصرفية من اجل ارساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي ، ومن أهم الأفكار التي تضمنها.¹

- بموجب هذا القانون تم استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك؛
- وضع نظام البنكي على مستويين بموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض، وبين نشاطات البنوك التجارية؛
- إنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى؛
- إعادة الدور للمؤسسات المالية والبنوك في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الرباعي.

ثالثا: اصلاح المصرفي لسنة 1988

نجم على النقائص والعيوب المتعلقة بقانون البنك والقرض لعام 1986 واستمرار الازمة الاقتصادية قيام السلطات الجزائرية بتطبيق برنامج إصلاحي تمثل في اصدار القانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والذي نادى باستغلالية البنوك والمؤسسات المالية وتضمن ما يلي:²

- إعطاء استغلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد؛

¹ - خباياة عبد الله ولعراف فائزة، الاصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري قبل سنة 1990 ومضمون قانون النقد والقرض، مداخلة ضمن الملتقى الوطني: النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 1919 ص3.

² - كمال عايش، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 10 ،نوفمبر 2006 ص341.

- يمكن للمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية؛

- تأكيد دور البنك المركزي في الاشراف على السياسة النقدية وتوجيهها.

المطلب الثاني: إصلاح النظام المصرفي على ضوء، قانون النقد والقرض

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 افريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا من النصوص التشريعية الأساسية للإصلاحات، فقد حمل افكار جديدة وجملة من الاصلاحات لقانوني البنك والقرض 1986-1988

هدفه الأساسي هو إرساء قواعد اقتصاد السوق وإعادة بناء الملاءة المالية لمؤسسات الدولة والبنوك، ووضع حد لكل تدخل اداري في القطاع المصرفي.

وتتمثل أهم مبادئه في ¹:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقة:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقة المتخذة على اساس كمي (مستويات الإنتاج) لكن قياس فعاليات الاستثمار على هذا الاساس، اثبتت نتائج سلبية.

وقد اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقة والنقدية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ على اساس الاهداف النقدية والوضع النقدي السائد.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية

كانت خزينة تلجأ غالبا إلى النظام المصرفي لتمويل نفقاتها، مما كأن يتسبب في احداث عملة جديدة، هذا الأمر ادى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية وخلق ايضا تداخلا بين اهدافها التي لا تكون دوما متجانسة وفي اطار هذا القانون الجديد لم تعد خزينة حرة في اللجوء إلى عملية الاقتراض من البنك المركزي كما كأن في السابق.

¹ بظاهر علي إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص155.

ج- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض

لقد تعاضم دور الخزينة العمومية في التمويل غير الميزاني للاقتصاد الوطني ويتم ذلك عبر قناة البنك الجزائري للتنمية ،وظل قطاع المصرفي يمثل مجرد منطقة عبور للأموال للمؤسسات العمومية فجاء قانون النقد والقرض لحل هذه المشكلة حيث ابعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد.

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة

أن قانون النقد والقرض جاء ليلغي التعداد في مراكز السلطة النقدية وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في مجلس النقد والقرض

المطلب الثالث: إصلاحات التي جاءت بعد قانون 90-10

تبننت السلطات النقدية في الجزائر من خلال تعديلات التي تلت قانون القرض والنقد، توصيات لجنة بازل فيما يتعلق بملاء رأس المال وقواعد الحذر والالتزام بالشفافية من أجل مجابهة مخاطر النشاط المصرفي.

أولاً: اتفاقية بازل 1

تضمن معيار نسبة كفاية رأس المال الذي يحدد حد الأدنى من رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به البنوك لمواجهة المخاطر الائتمانية، مما أدى بنك الجزائر إلى قيامه بالزام الجميع باحترام نسبة كفاية أو ملاءة رأس المال المحدد بنسبة 8% وتكون بشكل تدريجي وعلى مراحل ابتداء من 1995 حتى 1999.

ثانياً: اتفاقية بازل 2 لسنة 2004

لقد تبننت السلطات التنفيذية في الجزائر اتفاق بازل 2 وذلك من خلال¹

- الأمر المتعلق بإدارة ورقابة بنك الجزائر رقم 01/01 المعدل والمتم لأحكام القانون 90-10

الصادر 27/02/2001 ؛

- الأمر الذي يتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية رقم 02-03 حيث تم طرح

المخاطر التشغيلية لأول مرة على مستوى بنك الجزائر.

¹- أنظر: الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري المعدل لقانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض .

- الأمر المتعلق بالنقد والقرض رقم 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 والذي يهدف إلى مراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي وإخضاع النظام الجزائري إلى قواعد ومعايير بنكية عالمية خاصة بعد ازمة التي عرفتھا البنوك وفي مقدمتها بنك الخليفة .

ثالثا: اتفاقية بازل 3 لسنة 2014

- قام مجلس النقد والقرض بتطبيق جزء من التوصيات التي نصت عليها اتفاقية بازل 3 حيث أصدر بنك الجزائر بموجب هذا الاتفاق ثلاثة أنظمة تضمنت ما يلي:¹
- **تحديد نسبة الملاءة:** حيث تم الزام البنوك بتطبيق نسبة للملاءة مقدارها 9.5%
- يجب أن تغطي كل المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق من الأموال الخاصة بنسبة على الأقل 7%؛
- تتكون أموال القانونية من أموال الخاصة التكميلية والأموال الخاصة القاعدية؛²
- تحديد نسبة الأموال الخاصة اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل بنسبة 15%؛
- تحديد القواعد واليات التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية التقيد بها في مجال تقسيم المخاطر؛
- يسمح للبنوك والمؤسسات المالية أن تحوز على مساهمات وفق الشروط والحدود المنصوص عليها في المواد من المادة 9 إلى المادة 22 والتي يجب أن لا تتجاوز 15% لكل مساهمة من الأموال الخاصة القانونية 60% لمجموع المساهمات من الأموال الخاصة القانونية.
- تصنيف الحقوق والالتزامات بالتوقيع البنوك وتكوين المؤونات عليها³ .

المبحث الثاني: لمحة عن البنوك محل الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بتقديم نظرة عامة حول كل من البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام.

¹- الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائر العدد 56 اذي الحجة 1435هـ الموافق ل 25 سبتمبر، 2014 ص21-22.

²- المادة 8 من نظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014.

³- أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 56 مرجع سابق ص23-34.

المطلب الأول: تقديم بنك الوطني الجزائري (BNA)

أولاً : تعريف بالبنك (BNA)

أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة:¹

ومن أهم وظائفه جمع الودائع ومنح القروض قصيرة الاجل ،وتبعا لمبدأ التخصيص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي، والتجمعات المهنية للاسترداد (R.P.I) ، والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.²

ثانياً: منتجات بنك BNA

يقوم البنك بتوفير مجموعة من المنتجات تتمثل في:³

1- قروض استغلال: التي تعبر عن احتياجات المؤسسة في إكمال عملية الإنتاج من أمثلها تسهيلات الصندوق؛

2- قروض استثمار: وهي قروض تمنح بهدف تحويل نشاطات الاستثمار، وهي نوعان قروض متوسطة الاجل وقروض طويلة الأجل.

3- الصيرفة الاسلامية: ويعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك من بين البنوك عمومية الذي يتخصص في أنتاج هذا النوع وهذا بترخيص من بنك الجزائر حيث تحصل بنك BNA في 30 جويلية 2020 على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية وأهم هذه المنتجات هي:

حساب الصك الإسلامي، الحساب الجاري الإسلامي، حساب الادخار الاسلامي.

¹ - شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص156.

² - طاهر لطرش، مرجع سابق، ص189.

³ - عطا الله صابرة، مسابرة المشاريع، مداخلة ضمن الندوة التكوينية لفائدة طلبة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، قسم العلوم المالية والمحاسبة وبمساهمة العديد من المؤسسات العمومية والاقتصادية، جامعة المسيلة في 11 ماي 2022.

ثالثا : الإنجازات لبنك الوطني الجزائري خلال 2020

تميزت سنة 2020 بسياق اجتماعي واقتصادي وصحي خاص، حيث كُنَّ للإجراءات الوقائية المتخذة ضد أنتشار جائحة كورونا كوفيد 19 تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني ونشاطات مختلف القطاعات والمتعاملين الاقتصاديين.

الانتشار التدريجي لهذه الأزمة أجبر البنك على اتخاذ تدابير لاحتواء الآثار والحد من انتشارها، ومواصلة نشاطاته وذلك بالقيام بما يلي:

-افتتاح احدى عشر (11) فضاء رقميا؛

-اثناء عرض النقدية ووسائل الدفع الالكتروني بإطلاق منتجات وخدمات حديثة ومريحة مثل: بطاقة الاعمال البنكية-بطاقة التوفير البنكية-رسائل الرقم السري المتغير -الرسائل النصية القصيرة-وعلى هذا النحو، فقد بلغ اجمالي عدد البطاقات البنكية 278315 بطاقة، وهو ما يمثل نموا قدره 43596 بطاقة جديدة مقارنة بالسنة المالية 2019؛

-خلال السنة المالية 2020 كُنَّ البنك الوطني الجزائري أول بنك عمومي يحصل على ترخيص من بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الاسلامية حيث تم توسيع نشاطها إلى 64 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني؛¹

رابعا : كفاءة بنك BNA في إدارة المخاطر التشغيلية

لقد أتاحت سياسة إدارة المخاطر التشغيلية لبنك BNA محافظة على هذا الأخير على أداءه مالي وهذا من خلال إتباع الإجراءات المتخذة في إدارة المخاطر والتي من أهمها:²

1- قيام البنك بإجراءات التكوين والمراقبة الموجهة لفائدة موظفيه حيث بلغ عدد الموظفين المدربين نهاية السنة المالية 2018 حوالي 2572 عاملا أي ما يناهز 50.28%.

2- التحديث السنوي للالتزام بالقواعد الاحترازية للجنة بازل؛

¹ - التقرير السنوي لبنك الوطني الجزائري، متاح على الرابط: https://www.bna.dz/images/pdf/BNA_Brochure_-_final.pdf

تاريخ التحميل 2022/03/26 على الساعة 22:44.

² - التقرير السنوي لبنك الوطني الجزائري مرجع نفسه.

- 3- اعداد التقرير السنوي عن تسيير المخاطر وإرساله إلى بنك الجزائر؛
- 4- الامتثال التعليمات بنك الجزائر بخصوص القوانين المعمول والتي تتعلق بإدارة المخاطر؛
- 5- اختيار منهج المؤشر الأساسي للمتطلبات رأس المال لقياس المخاطر التشغيلية؛
- 6- تعزيز نظام مراقبة العمليات التي تتجاوز العتبة المحددة مسبقا والمراقبة الدائمة للتدفقات الكبرى؛
- 7- إرسال 21 تقرير أنجز في اطار المراقبة الدائمة إلى المديرية العامة.

المطلب الثاني: تقديم مصرف السلام الجزائر¹

أولاً: تعريف مصرف السلام

مصرف السلام الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً للاحكام الشريعة الاسلامية في كافة تعاملاته، وتم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة أنطلق نشاط المصرف في 20 أكتوبر 2008، تتكون شبكته حالياً من 18 فرعاً موزعاً على التراب الوطني.

ثانياً: نشاطات مصرف السلام لعام 2020

لقد شهد عام 2020 في مصرف السلام الجزائر و بالرغم من الظروف المترتبة عن الاغلاق الكلي والجزئي المقرر من السلطات ،موصلة النشاط واطلاق العديد من المشاريع الهامة تضاف إلى سجل إنجازاته والتي شملت كافة المجالات وجميع القطاعات التشغيلية وقد انعكست هذه الإنجازات في التطور الملحوظ لكافة المنتجات وفيما يلي نورد نشاط المصرف لعام 2020.

1- قيام مجلس إدارة البنك تعين هيئات إدارية التالية

- لجنة التدقيق: تضطلع اللجنة بعدة مهام أهمها التوجيه والإشراف على نشاط الرقابة والتدقيق في المصرف وكذا التأكد من مدى التزام المصرف بتعليمات بنك الجزائر.

¹ التقرير السنوي المصرف السلام لعام متاح على الرابط:-<https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport-annul>

- **لجنة التمويلات** : ويمكن مهامها في وضع السياسة الائتمانية للمصرف وشروط منح التسهيلات والضمانات ومراجعة السياسات الائتمانية وكذا البت في مجموعة من ملفات التمويل .
 - **هيئة الفتوى والرقابة الشرعية** :حيث تقوم الهيئة بتوجيه نشاطات المصرف ومراقبتها و الإشراف عليها التأكد من التزام إدارة المصرف بإحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 2- تطوير منهجية معيارية لإدارة الاستراتيجية وتتمثل في اعتماد الأداء المتوازن الجديدة ووضعها حيز التنفيذ خلال عام 2020.
- 3- اجراء فحص النشاط التمويلي لجميع فروع التجارية كما تم فحص نشاط إدارة التجارة الخارجية ومدى توافقه مع متطلبات الشرعية.
- 4- تعزيز نظام الرقابي والبلوغ به لمستوى عالمي من الكفاءة والفاعلية ومتابعة تنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة من طرف مجلس الإدارة وفق خطة التدقيق السنوية المعتمد من طرف لجنة التدقيق.

ثالثا: المخاطر التي يتعرض لها مصرف السلام وألية إدارتها

1- مخاطر التمويلات

يقوم المصرف بوضع سياسة مخاطر التمويلات بهدف ضبط المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان، وقد تم خلال سنة 2020 مراجعة تصنيف 680 متعامل ذات صلة حيث تم تصنيفهم حسب مستوى المخاطر وحسب قطاع النشاط وحسب المنطقة الجغرافية هذا تصنيف يسمح بمتابعة مختلف بمستوى التركيزات.

2- **المخاطر التشغيل**: تشمل المهام الأساسية في عملية إدارة المخاطر تحديد وقياس المخاطر التشغيلية وهذا عن طريق التقييم الذاتي للمخاطر لكل مهنة على مستوى المصرف.

3- **اختبارات الضغط المتعلقة بالسيولة والائتمان** : بهدف تحديد مستوى قدرة المصرف على الصمود امام المخاطر ولتقييم مستوى الضعف تم اجراء تمرين اختبار الضغط خاص بالسيولة وبالائتمان وكانت نتائج الاختبار المتمثلة في مؤشر الملاءة ومؤشر السيولة كأنت كلها حسنة وممتثلة للمعايير

رابعا-كفاءة مصرف السلام في إدارة المخاطر التشغيلية

قام مصرف السلام الجزائر خلال سنة 2020 باعتماد جملة من السياسات والتي تنظم وتؤطر إدارة المخاطر التشغيلية كما يلي:

- تحديد الاطار العام للمخاطر التشغيلية وتنظيم ادارتها ومسؤوليات مختلف هياكل المصرف؛
- اعداد خريطة للمخاطر حسب النشاط حيث تم رصد 60 نشاطا تم تجميعها في 6 مهن كبرى (التسيير، الدعم، التزامات العمليات المحلية، العمليات الدولية وتقنيات المعلومات)؛
- تأسيس قاعدة بيانات للحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية واعتماد برنامج لتسيير المخاطر التشغيلية؛
- مراقبة فعالة وإصدار التقارير وقد تم تسجيل 78 حدث تشغيلي سنة 2020 على مستوى قاعد الاحداث المصرف؛
- الامتثال الكامل بالقوانين واللوائح وفقا للقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات المصرف؛
- القيام بدورات تدريبية للموظفين حيث تم تنظيم 45 دورة تدريبية من بينها 42 دورة تدريبية خارجية ودورة تدريبية واحدة داخلية في الصيرفة الإسلامية.

المبحث الثالث: تحليل بيانات القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة

سوف نعالج في هذا المبحث تطبيق إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية من خلال أساليب القياس التالية.

المطلب الأول: أسلوب المؤشر الأساسي

في الفصل السابق تم التعرف إلى هذا المؤشر وعلى طريقة حسابه وهذا بموجب المعادلة التالية:

$$K BIA = \{ \sum (GI1...n \times \alpha) \} / n$$

ويمكن توضيح هاته المعادلة اكثر كما يلي:

(مجموع اجمالي الدخل لسنوات الثلاث/3)* الفا

حيث:

الفا: حددتها للجنة بازل ب: 15%

اجمالي الدخل: ناتج الصافي لسنة المالية من جدول حساب النتائج

الجدول رقم 03: يوضح متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر التشغيلية وفق أسلوب المؤشر

أساسي في بنك BNA الوحدة: (بألف دينار جزائري)

2020	2019	2018	السنوات
19064194	19064194	35832184	اجمالي الدخل
24653524			متوسط الدخل لثلاث سنوات
15%			الفا
3698028,60			رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لبنك BNA

الجدول رقم 04 : يوضح متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر التشغيلية وفق المؤشر الأساسي في مصرف السلام
الوحدة: (بألف دينار جزائري)

السنوات	2018	2019	2020
اجمالي الدخل	335966	4007410	3069188
الفا	15%		
متوسط الدخل لثلاث سنوات	3470854,68		
رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل	520628,20		

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لمصرف السلام.

من الجدول رقم 03 والجدول 04:

نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري BNA أرباحه اكبر من أرباح مصرف السلام وبالتالي فإن متطلبات رأس المال الذي يواجهه لمواجهة المخاطر التشغيلية في بنك BNA تقارب أو تفوق الأرباح التي يحصل عليها مصرف السلام، وهنا يمكننا القول أن البنوك العمومية أكثر ربحية من البنوك الخاصة بالتالي فإن متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية للبنوك العمومية يعادل الربح الصافي أو يفوقه للبنوك الخاصة في الجزائر.

المطلب الثاني: أسلوب المعياري

هو الآخر تم التعرف عليه في الفصل السابق وعرفنا أن هاته الطريقة تتشابه مع طريقة المؤشر الأساسي في كيفية حساب متطلبات رأس المال الموجهة لمقابلة مخاطر التشغيل غير أنه في الطريقة المعيارية يتم تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية خطوط مع إعطاء النسبة الثابتة (الفا) لكل خط.

حيث يتم ضرب اجمالي الربح عن ثلاث سنوات سابقة لكل نوع نشاط على حدة في معامل (الفا) لكل نوع نشاط لنحصل على المتطلبات رأس المال لكل خط وبعملية جمع متطلبات رأس المال لكل الخطوط أو الأنشطة وقسمتها على العدد ثلاثة نحصل على المتطلبات رأس المال اللازم للمخاطر التشغيلية.

وفيما يلي توضيح اجمالي الربح لكل نشاط:

- نشاط اعمال الاستثمارات : يتمثل في أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع مباشرة من جدول حساب النتائج.
- نشاط خدمات المصرفية بالتجزئة : تمثل فرق بين فوائد ونواتج مماثلة وفوائد واعباء مماثلة
- نشاط تمويل الشركات :أرباح وخسائر صافية على أصول المالية المملوكة لغرض التعامل مباشرة مع جدول حساب النتائج
- نشاط المدفوعات السنويات : تمثل الفرق بين عمولات على نواتج وعمولات على الأعباء
- نشاط خدمات الوكالة : مباشرة من حساب نتائج وتمثل ارباح أو حسابات صافية على الأصول المالية أخرى
- نشاط خدمات إدارة اصول: مباشرة من حساب نتائج تمثل رسوم للأنشطة أخرى
- نشاط خدمات الوساطة المالية: مباشرة من حساب نتائج تمثل نواتج النشاطات أخرى

الجدول رقم 05 معيار كفاية رأس المال المقابل للمخاطر التشغيلية وفق الأسلوب المعياري في بنك BNA

الوحدة: ألف دينار جزائري

مجموع رأس المال للأعوام الثلاث	2020		2019		2018		معامل B	أنشطة
	متطلبات رأس المال لعام 2020 B * 5=6	اجمالي الربح 5	متطلبات رأس المال لعام 2019 B * 3=4	احمالي الربح 3	متطلبات رأس المال لعام 2018 B * 1=2	اجمالي الربح 1		
-	-	-	-	-	-	-	18%	تمويل هيكلية الشركات
363362,58	130201,92	723344	130201,92	723344	10295,74	571993	18%	اعمال استثمارات
2122720,92	757278,48	631065 4	783321,72	6527681	582120,6	4851005	12%	الخدمات المصرفية بالتجزئة

الفصل الثاني-----دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية في إدارة المخاطر التشغيلية

7.8	0.15	1	0.15	1	7.5	50	15%	تمويل الشركات
1153264,14	398703.42	221501 9	384673,68	2137076	369887,04	2054928	18%	المدفوعات السنوية
-	-	-	-	-	-	-	15%	خدمات الوكالة
-	-	-	-	-	-	-	12%	خدمات إدارة أصول
109811,88	40727,52	339396	40727,52	339396	28356,84	236307	12%	خ الوساطة المالية
33434782,2	1033149153	-	11460822,99	-	1164209,68	-	-	اجمالي الأنشطة
11144927,4	متطلبات رأس المال المقابل لمواجهة المخاطر التشغيلية							

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد إلى القوائم المالية للبنك BNA.

من خلال الجدول رقم 05 ومن خلال الأنشطة التي تقوم بها بنك BNA نلاحظ اهتمام البنك على الخدمات المصرفية بالتجزئة أي الخدمات التي تتضمن الإقراض والإيداع الخاص، المدفوعات والتسويات التي تتضمن المقايضة والتسويات إلى جانب تحويل الأموال، المدفوعات وتحصيل خدمات الوساطة المالية والذي على أساسه يركز البنك عينة الدراسة على أهم هذه الأنشطة والتي من خلالها تم حساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

الفصل الثاني----- دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية في إدارة المخاطر التشغيلية

الجدول رقم 06: معيار كفاءة رأس المال المقابل للمخاطر التشغيلية أسلوب المعايير في مصرف السلام

الوحدة (بالف دينار جزائري)

مجموع	2020		2019		2018		معامل B	أنشطة	
	معطيات رأس المال لعام 2020 B *5=6	اجمالي الربح 5	معطيات رأس المال لعام 2019 B *3=4	احمالي الربح 3	معطيات رأس المال لعام 2018 B*1=2	اجمالي الربح 1			
-	-	-	-	-	-	-	18%	تمويل هيكلية الشركات	
-	-	-	-	-	-	-	18%	اعمال استثمارات	
2122720,92	757278,48	6310654	783321,72	6527681	582120,6	4851005	12%	خ المصرفية بالتجزئة	
-	-	-	-	-	-	-	15%	تمويل شركات	
1088247,6	245488,68	1363826	469772,28	2609846	372986,64	2072148	18%	المدفوعات السنويات	
1655,4	0.75	5	1654,65	11031	-	-	15%	خدمات الوكالة	
-	-	-	-	-	-	-	12%	خ إدارة أصول	
25022,28	3195,48	26629	10726,032	89386	11100,48	92504	12%	خ الوساطة المالية	
3237646,2							-	اجمالي الأنشطة	
1079215,4	متضليات رأس المال المقابل بمواجهة المخاطر التشغيلية								

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام.

من خلال الجدول رقم 06:

ومن خلال الأنشطة التي يقوم بها مصرف السلام وبما أنه مصرف يقدم خدمات ومنتجات إسلامية تتوافق مع الشريعة نجد أن هناك مجموعة من الأنشطة لا يقوم البنك بها مثل: تمويل الشركات، أعمال الاستثمارات

تمويل هيكل الشركات ،ويركز المصرف على أنشطة التي تتوافق ومبادئ المصارف الإسلامية مثل الخدمات المصرفية بالتجزئة، مدفوعات والتسويات المقاصة وتحويل الأموال، كما نلاحظ بأنه على البنوك العمومية توفر متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر اكبر من البنوك الخاصة نتيجة لحجم الأنشطة التي تمارسها.

جدول رقم 07: مقارنة بين أساليب قياس المخاطر التشغيلية في كفاية رأس المال المقابل للمخاطر التشغيلية في البنوك عينة الدراسة.

الوحدة: الف دينار جزائري

البنوك عينة الدراسة	أسلوب المؤشر الأساسي	المنهج المعياري
BNA	3698028,60	1114492,4
مصرف السلام	520628,20	1079215,4

المصدر: من اعداد الطالبان

من خلال الجدول رقم 07: والذي يوضح لنا مقارنة بين أسلوب القياس المؤشر الأساسي والمنهج المعياري لحساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية في البنوك عينة الدراسة نلاحظ أن متطلبات رأس المال هي مرتفعة في المنهج المعياري مقارنة بمتطلبات رأس المال بالنسبة لأسلوب المنهج الأساسي غير أن معظم البنوك التجارية عمومية كآنت أو خاصة والعاملة في الجزائر تعتبر المؤشر الأساسي هو أسلوب الأمثل لتطبيقه، وذلك لبساطته وسهولة العمل به في حساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية هذا من جهة ومن جهة أخرى لانخفاض في نسبة رأس المال اللازم لتغطية هذا النوع من المخاطر .

المطلب الثالث : نموذج EDWARD ALTMAN

تم تعريف عليه في الفصل السابق اذا يعتبر هذا النموذج تعديلا لنموذج ALTMAN الذي تم وضعه عام 1968 وهو من أهم النماذج المستخدمة في قياس الاستقرار المالي للبنوك ويعبر عن هذا النموذج رياضيا بالمعادلة التالية :

$$Z=0.0012(x1)+0.014(x2)+0.033(x3)+0.006(x4)+0.999(x5)$$

Z= المؤشر الذي يتم بواسطته التنبؤ بالفشل المالي للمنظمة

X1= رأس المال إلى اجمالي الأصول

X2= الأرباح المحتجزة إلى اجمالي الأصول

X3= الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى اجمالي الأصول

X4= القيمة السوقية تحقق الملكية إلى القيمة الدفترية الإجمالي المطلوبات .

X5= اجمالي المبيعات إلى مجموع الأصول،

وتحليل النتائج (Z) يكون كما يلي :

Z > 2.99 : منشأة ناجحة مع قدرتها على الاستمرارية

1.81 < Z < 2.99 : المنشأة فاشلة من الصعب التنبؤ بمستقبلها .

Z < 1.81 : منشأة فاشلة ويتحمل افلاسها .

ملاحظة: يمكن إعطاء بعض توضيحات عن مؤشرات القياس التالية :

في حساب رأس المال العامل ونظرا لعدم توفر لدينا المعطيات حول الحسابات الفرعية فلقد اعتبرنا أصول المتداولة في ميزانية البنك تمثل جميع أصول ماعدا أصول ثابتة المادية واصول الثابتة الغير المادية كما اعتبرنا الخصوم المتداولة كل من ديون تجاه الهيئات المالية، ديون اتجاه الزبائن، ديون ممثلة بورقة مالية، الضرائب الجارية، الضرائب المؤجلة، خصوم أخرى، حسابات التسوية.. كما تم اعتبار كل من :

- ارباح المحتجزة تمثل الاحتياطات مباشرة من جدول حساب النتائج؛
- اجمالي المبيعات تمثل ناتج استغلال مباشرة من جدول حساب النتائج؛
- القيمة السوقية تمثل في البنك القيمة الدفترية؛
- القيمة الدفترية تمثل اجمالي الخصوم ماعد الاحتياطات؛
- **النقدية:** تمثل في البنك المركز، الخزينة. ومراكز البريدية؛
- الربح قبل الفوائد والضرائب يمثل ناتج قبل الضريبة من حسابات النتائج؛
- التزامات المتداولة تمثل خصوم المتداولة.

وفي ما يلي نستعرض هذا النموذج للبنوك لعينة الدراسة من خلال الجداول توضيحية التالية:

جدول رقم 08: كفاءة حساب (Z) لنموذج Altman في بنك BNA الوحدة: ألف دينار جزائري

السنة	رأس المال العامل	أرباح محتجزة	أرباح قبل الفوائد	القيمة السوقية	اجمالي المبيعات	لجمالي الأصول
2016	365170666	155567323	43890376	2687803855	43890376	2843371178
2017	569383694	178987219	41364507	2649646053	41364507	2828633272
2018	611667999	90573966	50036273	2991725384	50036273	3082299350
2019	636045157	114406150	28369379	3377576818	28369379	3491982968
2020	654861730	123470345	28369379	33168000527	28369379	3440270872
المتغير x	X1	X2	X3	X4	X5	
2016	0.128428771	0.054712281	0.015436035	0.945287719	0.015436035	
2017	0.201292865	0.063276926	0.014623496	0.936723074	0.014623496	
2018	0.98445358	0.029385195	0.016233424	0.970614805	0.016233424	
2019	0.182144404	0.032762517	0.008124146	0.967237483	0.008124146	
2020	0.190351793	0.035889716	0.008246263	0.964110284	0.008246263	
المتغير x ضرب وزن المتغير	0.012X1	0.014X2	0.033X3	0.006X4	0.999X5	Z(score) بالنسبة المئوية
2016	0.001541145	0.000765972	0.000509389	0.005671726	0.015436035	2.39%
2017	0.002415514	0.000885877	0.000482575	0.005620338	0.014623496	2.40%
2018	0.002381344	0.000411393	0.000535703	0.005823689	0.016233424	2.53%
2019	0.002185733	0.000458675	0.000268097	0.005803425	0.008124146	1.68%
2020	0.002284222	0.000502456	0.000272127	0.005784662	0.008246263	1.70%

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج EXEL

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 الخاص ببنك bna أن نموذج Edward Altman لم يستطع أن يتنبأ بما سيكون عليه بنك bna خلال السنوات الثلاثة 2016-2017-2018 حيث كآنت كل قيم z خلال هذه

الفصل الثاني----- دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية في إدارة المخاطر التشغيلية

الفترة تقع ضمن المنطقة الرمادي ($1.81 < z < 2.99$) والتي تعتبر كمؤسسات فاشلة من الصعب تحديد وضعيتها، أما بخصوص السنتين 2019-2020 فإن معدل z-score هو تحت المعدل الطبيعي والذي قدر ب1.68 بالمئة و 1.70 بالمئة على التوالي والتي تعتبر كمنشآت فاشلة يتجمل افلاسها وهذا نتيجة لانخفاض في اجمالي المبيعات والارتفاع في أرباح المحتجزة .

جدول رقم 09 كيفية حساب (Z) لنموذج Altman في المصرف السلام الوحدة: ألف دينار جزائري

السنة	رأس المال	أرباح محتجزة	أرباح الفوائد	قبل	القيمة السوقية	اجمالي المبيعات	لجمالي الأصول
2016	12919294	43013447	1505386	15381000	1502284	53103919	
2017	13836609	5381433	1627885	16562000	1627885	85775329	
2018	14053030	4820009	3335966	17305000	3335966	110109059	
2019	15718392	904791	5451423	19012000	5346675	131018967	
2020	15674520	1331052	4154137	18900000	4150351	162625776	
قيم المتغير	X1	X2	X3	X4	X5		
2016	0.24328325	0.080998674	0.028347927	0.28963964	0.028289513		
2017	0.161312223	0.062738704	0.018978476	0.193085823	0.018978476		
2018	0.127628282	0.043774863	0.030296926	0.157162364	0.030296926		
2019	0.119970355	0.006905802	0.041607892	0.145108761	0.040808404		
2020	0.096383983	0.008184754	0.025544149	0.116217739	0.025520868		
المتغير X ضرب وزن المتغير	0.012X1	0.014X2	0.033X3	0.006X4	0.999X5	Z(score)	بالنسبة المئوية
2016	0.002919399	0.001133981	0.000935482	0.001737838	0.28289513	Z=3.50%	
2017	0.001935747	0.000878342	0.00062629	0.001158515	0.018978476	Z=2.35%	

الفصل الثاني-----دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية في إدارة المخاطر التشغيلية

Z=3.43%	0.030296926	0.000942974	0.000999799	0.000612848	0.001531539	2018
Z=4.45%	0.040808404	0.000870653	0.00137306	0.000096681	0.001439644	2019
Z=2.83%	0.25520868	0.000697306	0.000842957	0.000114587	0.001156608	2020

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام.

من خلال الجدول 09 الخاص بمصرف السلام وفقا لنموذج Edward Altman ظهرت النتائج التمييزية لمعدل Zscore أن مصرف السلام ضمن المنطقة الامنة $Z > 2.99$ وهذا من خلال السنوات الثلاث 2016-2018-2019 فهو يعتبر بنك ناجح مع قدرته على استمرارية أما بخصوص السنتين 2017-2020 فأنموذج Edward Altman لم يستطيع تحديد وضعية البنك و التنبؤ بمستقبله حيث كانت قيم Z خلال هذه الفترة تقع ضمن المنطقة الرمادية والتي تعتبر المنشآت فاشلة ومن الصعب تحديد وضعيتها ويرجع انخفاض هذا المؤشر في هاتين السنتين بالأساس لانخفاض في القيمة المؤشرات مع ارتفاع في أرباح المحتجزة.

الجدول رقم 10 نموذج Edward Altman للبنوك محل الدراسة الوحدة: نسبة المئوية

مصرف السلام	BNA	السنوات / البنوك
3.50%	2.39%	Z-SCORE 2016
2.35%	2.46%	Z-SCORE 2017
3.43%	2.53%	Z-SCORE 2018
4.45%	1.68%	Z-SCORE 2019
2.83%	1.70%	Z-SCORE 2020

المصدر: من إعداد الطالبان.

نلاحظ من خلال الجدول 10: الذي هو عبارة عن ملخص لنتائج قياس الاستقرار المالي للبنوك عينة الدراسة أن مؤشر الاستقرار المالي الخاص بمصرف السلام يظهر أن المصرف ضمن المنطقة الامنة ويمكن اعتباره من البنوك ناجحة مع قدرته على الاستمرار غير أنه في السنين 2017 و 2020 لم يستطع مؤشر Z Score: من خلال مؤشر الخاص لبنك أن هذا المؤشر لم يستطيع تحديد وضعية البنك لسنوات الثلاث

الفصل الثاني----- دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية في إدارة المخاطر التشغيلية

2016-2017-2018 والتي تعتبر كمؤسسات فاشلة من الصعب التنبؤ بمستقبلها. اما خلال السنتين 2019-2020 فإن مؤشر (Z) هو تحت المعدل الطبيعي والتي تعتبر منشآت فاشلة يحتمل افلاسها.

المطلب الرابع: نموذج كيدا kida

هو الآخر تم التطرق اليه في الفصل السابق وعرفنا أنه يعتبر من النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981، وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع وهذا بموجب المعادلة التالية:

$$Z=1.042x1+0.42x2+0.461+.0463x4+0.27x5$$

فاذا كانت نتيجة اختيار المشروع وفق هذا النموذج إيجابية يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي أما اذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي.

المؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي:

X1: صافي الدخل /إجمالي الأصول

X2: حقوق الملكية /اجمالي الالتزامات

X3: الأصول السائلة/الالتزامات المتداولة

X4: المبيعات/اجمالي الأصول

X5: النقدية/اجمالي الأصول

الجدول رقم 11 كيفية حساب (z) لنموذج Kida لبنك bna

الوحدة: ألف دينار جزائري

السنة	صافي الدخل	حقوق الملكية	أصول المتداولة	المبيعات	النقدية	التزامات المتداولة	اجمالي الاصول
2016	103558825	2687803855	2822049145	43890376	305734845	2456878479	2843371178
2017	78281823	2649646053	2806701117	50036273	298863421	2237317423	2828633272

الفصل الثاني-----دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية في إدارة المخاطر التشغيلية

3082299350	2447855101	337316817	50036273	3059523100	2991725384	95704941	2018
3491982968	2833152418	431208241	28369379	3469197575	3377576818	94076648	2019
3440270872	2762353688	204207936	28369379	3417215418	3316800527	94076648	2020
-	-	X5	X4	X3	X2	X1	المتغير X
-	-	0.107525478	0.015436035	1.148631961	0.945287719	0.036421142	2016
-	-	0.105656475	0.014623496	1.254493926	0.936723074	0.027674787	2017
-	-	0.109436748	0.016233424	1.249879169	0.970614805	0.031049853	2018
-	-	0.123485207	0.008124146	1.224500861	0.967237483	0.026940752	2019
-	-	0.059358098	0.008246263	1.237066576	0.964110284	0.02734571	2020
-	Z(score)	0.27	0.463	0.46	0.42	1.042	وزن المتغير
-	Z=0.999521137	0.029031879	0.007146884	0.528370702	0.397020842	0.03795083	2016
-	Z=1034625952	0.028527248	0.0067706779	0.577067206	0.393423691	0.028837128	2017
-	Z=1.05202058	0.029547922	0.007516075	0.574944418	0.407658218	0.032353947	2018
-	Z=0.628445145	0.033341006	0.00376148	0.563270396	0.406239743	0.028072264	2019
-	Z=1.02231588	0.016026686	0.00381802	0.569050625	0.404926319	0.028494229	2020

المصدر : اعداد الطالبتان

من خلال الجدول رقم 11 الخاص ببنك BNA نلاحظ أن نموذج Kida على عكس نموذج Edward Altman استطاع التنبؤ بما سيكون عليه بنك BNA خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 حيث كآنت كل قيم (Z) خلال هاته الفترة موجبة وهذا اما يدفع بالقول أن البنك BNA بعيد عن مؤشرات الفشل المالي .

الجدول 12: كيفية حساب Z لنموذج kida لمصرف السلام .

اجمالي الاصول	التزامات المتأولة	النقدية	المبيعات	أصول المتأولة	حقوق الملكية	صافي الدخل	
53103919	37123520	18923368	1502284	50042814	15381000	2769196	2016
857775329	68587170	3484656	1627885	82423779	16562000	3989527	2017
110109059	92030428	27980262	3335966	106083458	17305000	7015658	2018
131018967	110328937	127584242	5346675	126047329	19012000	9226913	2019
162625776	141888492	53600804	4150351	157563012	18900000	7701109	2020
-	-	X5	X4	X3	X2	X1	المتغير X
-	-	0.356345979	0.028289513	1.348008325	0.28963964	0.052146735	2016
-	-	0.406252665	0.018978476	1.20173757	0.193085823	0.046511358	2017
-	-	0.254114078	0.030296926	1.152699822	0.157162364	0.063715539	2018
-	-	0.21053625	0.040808404	1.142468444	0.145108761	0.070424254	2019
-	-	0.329595992	0.025520868	1.110470693	0.116217739	0.047354787	2020
-	Z(score)	0.27	0.463	0.46	0.42	1.042	وزن المتغير
-	0.905380835	0.096213414	0.013098044	0.620083829	0.121648649	0.054336898	2016
-	0.0800835416	0.10968822	0.008787034	0.552799282	0.081096046	0.048464835	2017
-	0.74527998	0.068610801	0.014027477	0.530241918	0.066008193	0.066391591	2018
-	0.735602315	0.056844788	0.018894291	0.525535484	0.06094568	0.073382073	2019
-	0.709778737	0.088990918	0.011816162	0.510816519	0.04881145	0.049343688	2020

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج Exel

من خلال الجدول رقم 12 الخاص لمصرف السلام نلاحظ أن النتائج التميزية لنموذج KIDA تبين أن كل قيم Z خلال الفترة من 2016 إلى 2020 هي موجبة وهذا يدل على أن المصرف بعيدا عن مؤشرات الفشل المالي.

كما يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج التي تستخدم للتنبؤ بالفشل المالي وفي قياس الاستقرار المالي للبنوك.

جدول 13: ملخص لنتائج نماذج Edward and Kida في البنوك عينة الدراسة .

الوحدة: نسبة مئوية

البنك	نتيجة التنبؤ	2020	2019	2018	2017	2016	قيمة z للنموذج
BNA	لا يمكن التنبؤ بمستقبل البنك	%1.70	%1.68	%2.53	%2.4	%2.39	Edward Altman
	النتائج موجبة ويبدل ذلك على ابتعاد البنك عن الفشل المالي	102.23%	62.84%	105.20%	103.34%	99.95%	KIDA
مصرف السلام	المصرف بعيد عن الفشل المالي	2.83%	4.43%	3.34%	2.35%	3.50%	Edward Altman
	ابتعاد البنك عن الفشل المالي	70.67%	73.56%	74.52%	80.08%	90.53%	KIDA

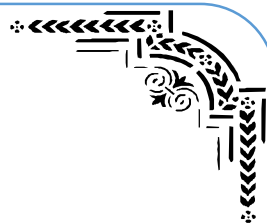
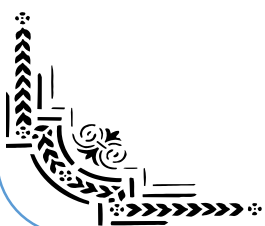
المصدر: من اعداد الطالبتان

جدول 13 يوضح النتائج السابقة للنموذجين، والتي تدفع باتجاه قبول قرص الدراسة القاض بعدم وجود توافق بين كل من نموذج Altman و Kida بالنسبة لبنك BNA والتوافق كأن فقط بين نموذجي في بنك السلام بالنسبة لسنوات 2016- 2018- 2019- واختلاف بين النموذجين بالنسبة للسنتين 2017 - 2020 .

خلاصة الفصل:

حتى لا يكون العمل النظري معزولا عن الواقع التطبيقي قمنا بتقديم دراسة تطبيقية لمعرفة واقع إدارة المخاطر التشغيلية والتعرف على أساليب قياسها لعينة من البنوك التجارية ،حيث تناولنا في المبحث الأول إصلاحات بنك الجزائر في إدارة المخاطر المصرفية اما المبحث الثاني فقد قمنا بتقديم نظرة عامة حول البنوك عينة دراسة كما قمنا أيضا في المبحث الثالث و الأخير من هذا الفصل بتحليل مؤشرات القياس للمخاطر التشغيلية للبنوك عينة الدراسة .

الخاتمة



الخاتمة:

يمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وادارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها وهذا لا يتحقق الا بوجود ادارة للمخاطر، كما تعد ادارة المخاطر التشغيلية من المواضيع المستحدثة اهتمام خصوصا بعد تطرق لجنة بازل الدولية إلى المخاطر التشغيلية في اتفاقيتها الثانية التي عززت الشروط الازمة لمعدل كفاية رأس المال كما قامت باستحداث ثلاث مناهج لقياس وتحديد المخاطر التشغيلية يتعلق الأمر بمنهج المؤشر الأساسي، منهج المعياري، منهج القياس المتقدم، كما قامت اللجنة بإضافة مبادئ خاصة بتطبيق عمليات الرقابة السليمة على المخاطر التشغيلية في اتفاقيتها الثالثة.

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: توصلنا من خلال الدراسة إلى اثبات صحة الفرضية القائلة، يتوفر لدى البنوك التجارية الجزائرية الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق أساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل: المنهج المؤشر الأساسي، منهج القياس المتقدم.

الفرضية الثانية: كما أننا قد توصلنا من خلال الدراسة إلى اثبات صحة الفرضية والتي مفادها أن كل البنوك التجارية الجزائرية عمومية كانت أو خاصة توظف منهجية واحدة لإدارة المخاطر التشغيلية والمتمثلة في منهج المؤشر الأساسي.

الفرضية الثالثة: كما أننا توصلنا من خلال الدراسة إلى عدم اثبات الفرضية التي تنص على:

تهتم البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق المبادئ الخاصة بإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية وفق لما جاءت به اتفاقية بازل 2 في بنك الوطني الجزائري وهذا راجع إلى الطابع العمومي للبنوك الجزائرية وغياب المنافسة جعلها لا تولي اهتمام كاف بإدارة المخاطر التشغيلية ولا تجعلها من ضمن أولويات لكن يمكن إثبات الفرضية في مصرف السلام فمن خلال هذه الدراسة لاحظنا أنه هناك تطبيق تدريجي وبشكل محدود لهذه المبادئ في مصرف السلام الجزائر.

الفرضية الرابعة: كما تمكنا أيضا من خلال الدراسة إلى اثبات الفرضية أن القواعد الاحترازية التي وضعها بنك الجزائر صالحة لتطبيق غير أنها غير كافية في ظل التطورات الحاصلة.

ثانيا: نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتعرض البنوك التجارية الجزائرية لأنواع عدة من المخاطر التشغيلية وفقا لتعدد مصادرها ويعد العنصر البشري في صدارة هذه المصادر؛
- معظم البنوك التجارية التقليدية أو الاسلامية العاملة في الجزائر تعتبر المؤشر الأساسي هو الأسلوب الامثل لتطبيقه وذلك لبساطته وسهولة العمل به في احتساب رأس المال الازم لمواجهة المخاطر التشغيلية؛
- الطابع العمومي للبنوك الجزائرية وغياب المنافسة جعلها لا تولي اهتمام كاف بإدارة المخاطر التشغيلية؛
- هناك تحديات كبيرة تواجه مصرف السلام الجزائر عند تقديمه منتجات جديدة تتوافق مع احكام التشريعية؛
- لا يمكن استخدام نموذج Edward Altman لقياس الاستقرار المالي للبنوك في بيئة المصارف التجارية العمومية الجزائرية حيث وضعت كل القيم Z مستقبل البنك في المنطقة الرمادية التي يصعب فيها التنبؤ بمستقبل البنك؛
- يكمن استخدام النموذج Edward Altman في مصرف السلام الجزائر حيث اغلب قيم Z تشير إلى استقرار المالي للمصرف وبعده عن الفشل المالي؛
- يمكن استخدام نموذج kida لقياس الاستقرار المالي للبنوك في بيئة المصارف التجارية الجزائرية التقليدية والاسلامية حيث كانت كل القيم Z تشير إلى الاستقرار المالي لكل من بنك الوطني الجزائري ومصرف السلام الجزائر.

ثالثا: التوصيات

وبناء على النتائج نوصي البنوك التجارية الجزائرية بما يلي:

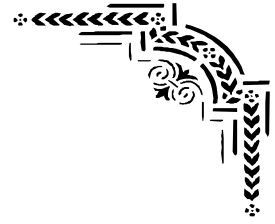
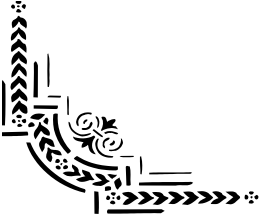
- العمل على ترسيخ الوعي لدى الإدارة العليا والعاملين بالبنك بتطبيق الممارسات ومبادئ السليمة التي جاءت بها الاتفاقية بازل 2 في مجال الإدارة المخاطر التشغيلية من أجل السيطرة والتحكم في هذه المخاطر؛
- ضرورة قيام البنوك التجارية الجزائرية بالتنوير في أساليب القياس وعدم اعتمادها على مؤشر واحد وهو مؤشر الأسلوب المعياري؛
- الاهتمام بالعنصر البشري وتوفير دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات للموظفين في مجال ادارة المخاطر
- توفير كوادر بشرية مؤهلة للعمل المصرفي الاسلامي؛
- للتعويض بمستقبل البنك يمكن للمصارف التجارية الجزائرية اعتماد نموذج kida كونه يعزز ثقة المستثمرين بالمعلومات المالية المعبرة عن النتائج الأعمال.

رابعا: افاق الدراسة

إن الحديث عن المخاطر التشغيلية وتقييمها في بيئة تتميز بتطور وزيادة الادوات المالية الجديدة يعتبر امر معقد ومن جهة اخرى طبيعة هذا النوع من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها كونها ترتبط بالأخطاء البشرية أو بالتقنية المستخدمة والتي تعتبر في تطور مستمر وعليه فأن موضوع ادارة المخاطر يضم العديد من الجوانب الجديدة بالدراسة والبحث مستقبلا والتي تقترحها كإشكاليات لبحوث مستقبلية نذكر منها:

- طرق تطوير النظام المصرفي الجزائري لمواجهة مخاطر التشغيل؛
- أثر الحوكمة في افصاح عن المخاطر التشغيلية؛
- مدى تطبيق اتفاق بازل 2 لحد من مخاطر التشغيلية.

قائمة المراجع



قائمة المراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية:

1. ريس عبد الحق وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد و تقييم أدائها من حيث العائد و المخاطر، الطبعة الأولى مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.
2. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية دار وائل للنشر وتوزيع الطبعة الأولى، 2003.
3. فائزة لعراق، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، مع اشارة الازمة الاقتصادية سنة 2008، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر .
4. سمير الخطيب، قياس وادارة المخاطر بالبنوك منشأة المعارف، الطبعة 02، الاسكندرية، مصر، 2008.
5. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992.
6. شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر البنكية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2016/2012.
7. طارق عبد العال حماد، إدارة مخاطر الافراد إدارات شركات بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، دار وائل للنشر، الإسكندرية، 2008.
8. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.
9. عبد السلام محمد خميس، محمد عبد الوهاب، الغزاوي، نظرية المؤامرة والانهيال المصرفي بين مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية، نظرية تحليلية استطلاعية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الأولى، 2014.
10. فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2012.
11. فهمي مصطفى الشح، التحليل المالي، الطبعة الأولى، بدون نشر، رام الله فلسطين، 2008.
12. محمد احمد النسي، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، دون دار نشر، 2012.
13. محمد سليمان الأشقر، بحوث فقهية في قضايا معاصرة، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

1. ايمن بن سیراج، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.
2. توفيق غفصي، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2012/2011.

3. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2014/2013.
4. خضراوي نعيمة، ادارة المخاطر البنكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود والتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.
5. الجموعي دكمه وآخرون، التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية لشركة سوناطراك الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة السنة الجامعية، 2018-2017.
6. بطاهر علي إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
7. زيد ايمن، محاضرات في مقياس الاستراتيجية المالية وحوكمة البنوك، موجهة لطلبة ماستر 02، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2021، 2022.
8. علي محبوب، استخدام هندسة المالية لحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2020.
9. لعروسي قرين الزهرة، دور إدارة المخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.
10. محمودي مليك، إدارة المخاطر المالية (دروس موجهة للطلبة الماستر)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2021/2020.

ثالثا: المجالات الدورية

1. أحمد غنيم، الازمات المصرفية والمالية الاسباب الناتجة العلاج، القاهرة، 2005.
2. بن علي بلعزو، استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات، مجلة الباحث، العدد 07، 2009، 2010، جامعة الشلف، الجزائر.
3. حسين أحمد دحدوح، درويش فيصل مراد، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 63، العدد 05، سوريا، 2014.
4. زناقي البشير ومعارفي محمد، أثر اليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، دراسة استطلاعية بفرع البنوك العاملة بعين تموشنت مجلة البديل الاستراتيجي. 2018، العدد الأول، المجلد الخامس، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.
5. سعود علي محمد عرفة، مصطفى الشارف مبارك الجطري، استخدام نماذج كمية في التنبؤ بفشل المصارف التجارية الليبية العامة، دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية، مجلة، الاكاديمية العدد 19، يوليو.

6. عائشة بوقلمينة، سليمان بلعور، واقع مخاطر التشغيل بالبنوك مع الإشارة الي حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 07، الجزائر، 2017.
7. فائزة لعرف، المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 7، 2012.
8. فخاري فارق، سعدي يحي، تسيير المخاطر التشغيلية في بيئة الاعمال البنكية وفقا لقرارات لجنة بازل الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
9. في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، العدد4، اكتوبر 2019.
10. كمال عايش، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 10، نوفمبر 2006.
11. محبوب على، سنوسي علي، إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية مصرف السلام نموذجا، مجلة الدراسات والابحاث، المجلة العربية.
12. محريق عدنان، أساليب قياس مخاطر التشغيل وفقا لاتفاق بازل 2، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي-العدد8-المجلد3.
13. محمودي مليك، واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 02، المجلد 11، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
14. خبايا عبد الله ولعرف فائزة، الاصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري قبل سنة 1990 ومضمون قانون النقد والقرض، مداخلة ضمن الملتقى الوطني: النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 1919.
15. لعرف فائزة، المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 7، 2012.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

1. عطا لله صابرة، مسابرة المشاريع، مداخلة ضمن الندوة التكوينية لفائدة طلبة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، قسم العلوم المالية والمحاسبة وبمساهمة العديد من المؤسسات العمومية والاقتصادية، جامعة المسيلة في 11ماي 2022.
2. غائب عوض الرفاعي، فيصل صادق، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 16.18 أفريل 2007.

خامسا: القوانين والتقارير

1. الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري المعدل لقانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
2. الجريدة الرسمية لجمهور الجزائر العدد 56 1ذي الحجة 1435هـ الموافق ل 25 سبتمبر، 2014 .

3. المادة 8 من نظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. التقرير السنوي لبنك الوطني الجزائري، متاح على الرابط:

تاريخ التحميل 2022/03/26 https://www.bna.dz/images/pdf/BNA_Brochure_-final.pdf

على الساعة 22:44.

2. التقرير السنوي المصرف السلام لعام متاح على الرابط:

تاريخ الاطلاع <https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport-annul-asba2020AR.pdf>

2022/04/21 على الساعة 12:09.

الملاحق

البيانات المالية 2020

حساب النتائج بالتدريج الجزائي

2019	2020	التبسيط	
7 992 667	7 668 998	1.4	1 + أرباح من التمويل
1 064 986	1 358 344	2.4	2 - مصروف المودعين في الأرباح
2 826 854	1 463 478	1.4	3 + مصروفات التوزيع
217 008	99 652	2.4	4 - مصروفات (أرباح)
			5 + (أرباح أو خسائر) صافية مالية على الأصول المالية المتداولة (تغير في التكلفة من
			6 + (أرباح أو خسائر) صافية مالية على الأصول المالية المتداولة (تغير في التكلفة)
89 386	26 629	1.4	7 + نتائج المشتقات الأخرى
			8 - أرباح المشتقات الأخرى
9 226 913	7 761 109		9 الناتج التشغيلي
2 628 798	2 372 872	3.4	10 - أرباح (خسائر) مالية
312 367	395 015	4.4	11 - مصروفات الوفاءات و خسائر القيمة على الأصول المالية التبادلية و غير التبادلية
6 285 348	4 933 222		12 الناتج الربحي المستهدف
1 167 153	1 122 593	5.4	13 - مصروفات المؤقتات و خسائر القيمة والمشتقات غير القابلة للتمثيل ذات
228 080	309 722		14 + (مشتقات) المؤقتات و خسائر القيمة و (مشتقات) المالية التبادلية الوفاءات
5 346 675	4 150 551		15 الناتج الربحي
11 031	5	7.4	16 + (أرباح أو خسائر) صافية على أصول مالية أخرى
93 717	3 781	8.4	17 = العناصر غير العادية (توزيع)
			18 = العناصر غير العادية (أرباح)
5 451 423	4 154 137		19 الناتج الربحي التصوري
1 444 013	1 084 949	9.4	20 - مصروفات على الفئات و ما يماثلها
4 007 410	3 069 188	10.4	21 الناتج الصافي للسنة المالية *

* بعد فيه أرباح وبنسبة برونك 1: 26 ألف دينار جزائري

تغير الأرصدة المرفقة جزئياً من حيث التواريخ المتأخرة

البيانات المالية 2020

حساب النتائج بألف دينار جزائري

2019	2020	التغيير	
7 592 667	7 668 998	1.4	1 + أرباح من التمويل
1 064 986	1 358 344	2.4	2 - مصروف المودعين في الأرباح
2 826 854	1 463 478	1.4	3 + مصروفات (أرباح)
217 008	99 652	2.4	4 - مصروفات (أرباح)
			5 + - أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لفترة التفاعل
			6 + - أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغير التفاعل
89 386	26 629	1.4	7 + فوائد الشفطات الأخرى
			8 - أعباء الشفطات الأخرى
9 226 913	7 701 109		9 الناتج البنفي
2 628 798	2 372 872	3.4	10 - أرباح إسهامات خارجية
312 307	395 015	4.4	11 - مصروفات الإسهامات و خسائر القيمة على الأصول المملوكة لجمعية و غير الجمعية
6 285 748	4 933 222		12 الناتج الإجمالي للإسهامات
1 167 153	1 122 593	5.4	13 - مصروفات المسؤولية و خسائر القيمة والمصروفات غير القيمة للإسهامات
228 080	329 722		14 + إسهامات المعلومات، خسائر القيمة وإسهامات على المصروفات المملوكة للإسهامات
5 346 675	4 150 351		15 ناتج الإسهامات
11 031	5	7.4	16 - - أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
95 717	3 781	8.4	17 + الخصائص غير العادية (أرباح)
			18 - الخصائص غير العادية (خسائر)
5 451 423	4 154 137		19 ناتج قبل الضريبة
1 444 013	1 084 949	9.4	20 - مصروف على القانو و ما يتبعها
4 007 410	3 069 188	10.4	21 الناتج الصافي للجمعية المالية*

* بما فيه أرباح جمعية تمويل 1 26 01 ألف دينار جزائري.

تتم الموافقة على هذه البيانات من قبل الجمعية المالية

البيانات المالية 2018

حساب النتائج بألاف الدينار الجزائري

	2017	2018	الإيضاح
1	3 329 403	5 446 523	1.4 + أرباح ونواتج التشغيل
2	297 418	545 512	2.4 - تسوية المودعين في الأرباح
3	547 453	2 081 278	3.4 - مصروفات (نواتج)
4	6 140	9 130	2.4 - مصروفات (أرباح)
5			5.4 - أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المطروقة لغرض التشغيل
6			6.4 - أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المنتجة للبيع
7	17 520	92 504	1.4 نواتج النشاطات الأخرى
8			8.4 - أرباح النشاطات الأخرى
9	3 989 527	7 015 658	9.4 نتائج المبيعات
10	1 561 925	2 370 925	2.4 - أرباح استغلال حيازة
11	237 544	270 733	4.4 - مخصصات التدهولات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية
12	2 170 658	4 468 682	12.4 نتائج الإجمالي للاستغلال
13	1 406 456	1 197 266	3.4 - مخصصات المودعات، خسائر القيمة والمستحقات غير نقدية للأفراد
14	484 283	65 230	6.4 - خسائر هجمات السيورنات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات لأداة المبيعات
15	1 627 885	3 338 946	15.4 نتائج الاستغلال
16			16.4 - أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
17			17.4 - العناصر غير المالية (نواتج)
18			18.4 - العناصر غير المالية (أرباح)
19	1 627 885	3 338 946	19.4 نتائج قبل الضريبة
20	445 639	917 951	2.4 - حركات على النتائج وما يتعلقها
21	1 181 246	2 418 015	21.4 النتائج الصافية لتسعة المالية

2.6 بيان الميزانية - المجموعتين

2019	2020	الأصول
1 020 875 830	889 879 888	الأصول المتداولة
8 112 474	9 829 990	القروض الممولة لمدة 12 شهراً أو أقل
848 134 134	929 979 842	القروض الممولة لأكثر من 12 شهراً
110 880 843	97 217 973	القروض ضمان بأمر من الهيئات المالية
200 881 415	201 554 917	القروض ضمان بأمر من الزبون
		القروض أخرى ممنوعة
852 975 372	845 247 321	القروض المتصل عليها
		القروض الممولة المتصل عليها من الهيئات المالية
217 279 790	1 12 891 749	القروض الضمان المتصل عليها من الهيئات المالية
848 248 873	945 248 573	القروض أخرى متصل عليها

3.6 مبيعات القابض - المجموعتين

2019	2020	الأصول
139 588 494	134 881 493	+ فوائد و فوائد مماثلة
- 41 891 579	- 51 192 438	- فوائد وأرباح مماثلة
2 181 878	2 241 739	+ مبيعات (تقاضي)
- 11 882	- 28 891	- مبيعات (تقاضي)

المجموعتين - المجموعتين

2019	2020	الأصول
		أ- إيرادات أو مصاريف متداولة على الأصول المالية المتداولة لغرض التعامل
712 344	712 344	ب- إيرادات أو مصاريف متداولة على الأصول المالية المتداولة لغرض البيع
339 399	335 395	+ فوائد النشاطات الأخرى
-	-	- رسوم لخدمة الأخرى
84 078 648	84 078 648	مصاريف الدخل المتصور
- 21 758 434	- 21 758 434	- أرباح استثمارية
- 1 029 087	- 1 029 087	- مخصصات لخدمة عملاء وتكاليف الترخيص على الأصول المالية المتداولة و إيراداتها
78 714 147	78 714 147	العائدات الوصلية المستحقة
- 87 268 354	- 87 268 354	- مخصصات الضمانات - إيرادات القيمة والمخصصات الوصلية للمستثمرين
44 844 048	44 844 048	+ استثمارات الموقوفات - إيرادات القيمة و استرداد على المخصصات المالية الموقوفة
18 848 878	18 848 878	تلك المستحقة
		د- إيرادات أو مصاريف متداولة على أصول مالية أخرى
		+ المصاريف الوصلية (تقاضي)
		- المصاريف الوصلية (تقاضي)
18 288 278	18 288 278	تلك الوصلية
- 8 200 130	- 8 200 130	مصاريف على الدخل وما يتعلقها
18 084 148	18 084 148	العائدات الوصلية المستحقة

أعدت البيانات المالية بالآلاف الدينار الجزائري حسب متطلبات الإفصاح
الصادرة عن البنك المركزي
(1 دولار = 115.19 دج بتاريخ 2017/12/31)

الميزانية بالآلاف الدينار الجزائري

2017	2016	التوضيح	الأسود
34 846 436	27 580 262	1.2	1 المستودع، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز المصارف الأجنبية
			2 أصول مالية بمباركة لغرض التعامل
			3 أصول مالية بغيره الرابع
848 313	276 872	2.2	4 صكوك تجارية لدى الهيئات المالية
45 454 481	75 339 686	3.2	5 شريك الترخيم
			6 أصول مالية بمباركة لدى جهة الاستحقاق
26 316	31 254	4.2	7 المصارف التجارية-أصول
61 739	123 897	5.2	8 المصارف التوفيقية-أصول
335 675	1 185 225	6.2	9 أصول أخرى
262 280	384 440	7.2	10 صكوك التوفير
12 000	12 300	8.2	11 المساهبات في الفروع، المؤسسات المتشاركة أو الكفالت بغيره
976 938	739 982	9.2	12 المخرجات الموقوفة
3 315 923	5 939 363	10.2	13 الأصول المثبتة المالية
35 627	86 236	11.2	14 الأصول المثبتة غير المالية
			15 طرق الميزانية
85 775 329	110 109 859		مجموع الأصول

1. الميزانية (بالآلاف دينار جزائري)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	الأصول
337 316 817	298 863 421	305 734 845	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
270	250	238	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
379 543 232	265 053 415	788 082 331	أصول مالية جاهزة للبيع
407 271 144	277 338 267	166 797 057	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية
1 806 662 078	1 622 181 004	1 384 912 137	سلفيات و حقوق على الزبائن
14 043 819	194 043 819	14 043 819	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق
10 145 906	11 176 286	10 929 186	الضرائب الحالية - الأصول
691 309	611 969	715 320	الضرائب المؤجلة - الأصول
28 926 710	38 681 034	78 034 835	أصول أخرى
51 160 554	75 010 175	49 986 094	حسابات التسوية
23 761 261	23 741 477	22 813 283	اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء عقارات استثمارية
.	.	.	
22 680 606	21 791 299	21 150 516	الأصول الثابتة المادية
95 644	140 856	171 517	الأصول الثابتة غير المادية
			فارق الحيابة
3 082 299 350	2 828 633 272	2 843 371 178	إجمالي الأصول

البيانات المالية

ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	الخصوم
.	.	340 355 168	البنك المركزي
243 452 166	158 992 098	195 741 959	ديون تجاه الهيئات المالية
1 982 925 888	1 834 455 739	1 673 844 881	ديون تجاه الزبائن
18 685 076	16 428 533	14 245 846	ديون ممثلة بورقة مالية
14 282 865	11 273 229	12 418 096	الضرائب الجارية - خصوم
537 377	536 812	535 633	الضرائب المؤجلة - خصوم
117 077 585	110 962 924	140 671 583	خصوم أخرى
70 894 144	104 668 088	79 065 313	حسابات التسوية
30 088 761	30 045 156	38 172 236	مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء
.	.	.	إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات
108 112 786	102 041 054	92 063 068	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
208 002 425	194 000 000	14 000 000	ديون تابعة
150 000 000	41 600 000	41 600 000	رأس المال
.	.	.	علاوات مرتبطة برأس المال
90 573 966	178 987 219	155 567 323	الاحتياطات
(-) 7 991 301	(-) 5 169 755	(-) 6 155 252	فارق التقييم
14 122 289	14 122 289	14 122 289	فارق إعادة التقييم
5 703 139	5 703 139	5 703 139	(+/-) ترحيل من جديد
35 832 184	29 986 747	31 419 896	(+/-) نتيجة السنة المالية
3 082 299 350	2 828 633 272	2 843 371 178	مجموع الخصوم

الميزانية بالآلاف الدينار الجزائري

2019	2020	الإيضاح	الأصول
27 584 242	53 600 804	1.2	1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
			2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
			3 أصول مالية جاهزة للبيع
515 459	259 466	2.2	4 تمويل الهيئات المالية
95 582 580	101 771 998	3.2	5 تمويل الزبائن
			6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق
40 968	202 282	4.2	7 الضرائب الجارية-أصول
76 542	92 713	5.2	8 الضرائب المؤجلة-أصول
1 008 461	19 932	6.2	9 أصول أخرى
512 999	533 823	7.2	10 حسابات التسوية
12 000	12 000	8.2	11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة
714 078	1 069 994	9.2	12 العقارات الموظفة
4 747 742	4 787 914	10.2	13 الأصول الثابتة المادية
223 896	274 850	11.2	14 الأصول الثابتة غير المادية
			15 فارق الحيابة
131 018 967	162 625 776		مجموع الأصول

الميزانية بالآلاف الدينار الجزائري

2015	2016	الإيضاح	الأصول
15 851 680	18 923 368	1.2	1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
			2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
			3 أصول مالية جاهزة للبيع
83 177	210 776	2.2	4 حسابات لدى الهيئات المالية
21 268 340	29 377 096	3.2	5 تمويل الزبائن
			6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق
199 910	12 754	4.2	7 الضرائب الجارية-أصول
14 804	53 056	5.2	8 الضرائب المؤجلة-أصول
179 282	946 118	6.2	9 أصول أخرى
182 070	152 581	7.2	10 حسابات التسوية
10 000	10 000	8.2	11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة
	357 065	9.2	12 العقارات الموظفة
2 697 882	3 000 787	10.2	13 الأصول الثابتة المادية
88 062	60 318	11.2	14 الأصول الثابتة غير المادية
			15 فارق الحيازة
40 575 207	53 103 919		مجموع الأصول

1.6 الميزانية (بالآلاف الدينار الجزائري)

2019	2018	الأصول
431 208 241	337 316 817	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
256	270	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
406 162 203	379 543 232	أصول مالية جاهزة للبيع
419 512 117	407 271 144	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية
2 044 508 426	1 806 662 078	سلفيات و حقوق على الزبائن
14 043 819	14 043 819	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق
12 854 579	10 145 906	الضرائب الحالية - الأصول
751 736	691 309	الضرائب المؤجلة - الأصول
56 972 992	28 926 710	أصول أخرى
55 562 832	51 160 554	حسابات التسوية
27 620 374	23 761 261	اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة والشركاء عقارات استثمارية
22 698 704	22 680 606	الأصول الثابتة المادية
86 689	95 644	الأصول الثابتة غير المادية
-		فارق الحيازة
3 491 982 968	3 082 299 350	إجمالي الأصول

2019	2018	الأصول
-	-	البنك المركزي
454 327 409	243 452 166	ديون تجاه الهيئات المالية
2 103 524 686	1 982 925 888	ديون تجاه الزبائن
22 641 228	18 685 076	ديون ممثلة بورصة مالية
9 365 385	14 282 865	الضرائب الخارية - خصوم
537 603	537 377	الضرائب المؤجلة - خصوم
139 136 132	117 077 585	خصوم أخرى
103 619 975	70 894 144	حسابات التسوية
32 089 934	30 088 761	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء
		إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات
119 836 510	108 112 786	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
207 485 319	208 002 425	ديون تابعة
150 000 000	150 000 000	رأس المال
		علاوات مرتبطة برأس المال
114 406 150	90 573 966	الاحتياطات
(3 876 986)	-7 991 301	فارق التقييم
14 122 289	14 122 289	فارق إعادة التقييم
5 703 139	5 703 139	(+/-) ترجيل من جديد
19 064 195	35 832 184	(+/-) نتيجة السنة المالية
3 491 982 968	3 082 299 350	مجموع الخصوم

7.6 الميزانية (بالآلاف دينار جزائري)

2019	2018	الأصول
431 208 241	337 316 817	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
256	270	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
406 162 203	379 543 232	أصول مالية جاهزة للبيع
419 512 117	407 271 144	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية
2 044 508 426	1 806 662 078	سلفيات و حقوق على الزبائن
14 043 819	14 043 819	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق
12 854 579	10 145 906	الضرائب الحالية - الأصول
751 736	691 309	الضرائب المؤجلة- الأصول
56 972 992	28 926 710	أصول أخرى
55 562 832	51 160 554	حسابات التسوية
27 620 374	23 761 261	اشراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء، عقارات استثمارية
22 698 704	22 680 606	الأصول الثابتة المادية
86 689	95 644	الأصول الثابتة غير المادية
-		فارق الحيازة
3 491 982 968	3 082 299 350	إجمالي الأصول

2019	2018	الأصول
-	-	البنك المركزي
454 327 409	243 452 166	ديون تجاه الهيئات المالية
2 103 524 686	1 982 925 888	ديون تجاه الزبائن
22 641 228	18 685 076	ديون ممثلة بورصة مالية
9 365 385	14 282 865	الضرائب الجارية - خصوم
537 603	537 377	الضرائب المؤجلة - خصوم
139 136 132	117 077 585	خصوم أخرى
103 619 975	70 894 144	حسابات التسوية
32 089 934	30 088 761	مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء
		إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات
119 836 510	108 112 786	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
207 485 319	208 002 425	ديون تابعة
150 000 000	150 000 000	رأس المال
		علاوات مرتبطة برأس المال
114 406 150	90 573 966	الاحتياطيات
(3 876 986)	-7 991 301	فارق التقييم
14 122 289	14 122 289	فارق إعادة التقييم
5 703 139	5 703 139	(+/-) ترحيل من جديد
19 064 195	35 832 184	(+/-) نتيجة السنة المالية
3 491 982 968	3 082 299 350	مجموع الخصوم

حساب النتائج بالآلاف الدينار الجزائري

الإيضاح	2016	2015
1 + أرباح و نواتج التشغيل	2 261 997	1 758 252
2 نصيب المودعين في الأرباح	205 547	125 930
3 + عمولات (نواتج)	717 907	584 807
4 - عمولات (أعباء)	5 083	2 880
5 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل		
6 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع		
7 + نواتج النشاطات الأخرى		35
8 - أعباء النشاطات الأخرى *	78	
9 الناتج البنكي	2 769 196	2 214 284
10 - أعباء إستغلال عامة	1 365 471	915 333
11 - مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	225 787	201 686
12 الناتج الإجمالي للإستغلال	1 177 938	1 097 265
13 - مخصصات المؤنات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	344 379	803 866
14 + إسترجاعات المؤنات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المشككة	668 725	183 981
15 ناتج الإستغلال	1 502 284	477 380
16 +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
17 + العناصر غير العادية (نواتج)	3 102	
18 - العناصر غير العادية (أعباء)		
19 ناتج قبل الضريبة	1 505 386	477 380
20 - ضرائب على النتائج و ما يمثها	425 300	176 023
21 الناتج الصافي للسنة المالية	1 080 086	301 357

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

جدول التدفقات النقدية بالدينار الجزائري

2015	2016	البيضاغ
477 380	1 505 386	1 ناتج قبل الضريبة
201 686	225 787	2 +/- مخصصات صافية للإهلاكات على الأصول الثابتة المادية و غير المادية
		3 +/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى
619 885	- 324 346	4 +/- مخصصات صافية للمؤنات لخسائر القيمة الأخرى
		5 +/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الإستثمار
		6 +/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل
- 310 425	- 140 942	7 +/- حركات أخرى
511 146	- 239 501	8 = إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى
	- 200 000	9 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية
3 844 824	1 014 609	10 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزائين
229 100	1 145 000	11 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية
		12 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير المالية
- 334 931	- 43 196	13 - الضرائب المدفوعة
3 738 993	1 916 413	14 = انخفاض (ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأثرة من أنشطة التشغيل
4 727 519	3 182 298	15 إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن الأنشطة التشغيلية (أ)
		16 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية فيما المساهمات
	-35 422	17 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة
-110 888	- 153 004	18 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية
- 110 888	- 188 426	19 إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بالأنشطة الإستثمار (ب)
		20 +/- التدفقات المالية المتأثرة أو الموجهة للمساهمين

2019	2020	الإيضاح	الخصوم
			1 البنك المركزي
116 778	69 462	12.2	2 ودائع الهيئات المالية
84 671 904	110 488 355	13.2	3 ودائع الزبائن
19 119 923	22 759 613	14.2	4 سندات الاستثمار
686 076	191 328	15.2	5 الضرائب الجارية- خصوم
			6 الضرائب المؤجلة- خصوم
2 527 178	5 645 762	16.2	7 خصوم أخرى
3 207 078	2 733 972	17.2	8 حسابات التسوية
354 911	317 626	18.2	9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء
			10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات
1 322 918	1 519 418	19.2	11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
			12 ديون تابعة
15 000 000	15 000 000	20.2	13 رأس المال
			14 علاوات مرتبطة برأس المال
904 791	1 331 052	21.2	15 احتياطات
			16 فارق التقييم
			17 فارق إعادة التقييم
-900 000	-500 000	22.2	18 ترحيل من جديد (-/+)
4 007 410	3 069 188		19 نتيجة السنة المالية (-/+)
131 018 967	162 625 776		مجموع الخصوم

3.6 حسابات النتائج (بالألف دينار جزائري)

2019	2018	الأصول
139 568 405	138 968 599	+ فوائد و نواتج مماثلة
- 48 691 575	- 46 126 936	- فوائد وأعباء مماثلة
2 153 578	2 111 067	+ عمولات (نواتج)
- 16 502	- 56 120	- عمولات (أعباء)

مستندة إلى التقرير السنوي 2019

1	50	+ أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل
723 344	571 993	+ أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
339 396	236 307	+ نواتج النشاطات الأخرى
-	-	- رسوم للنشاطات الأخرى
94 076 048	95 704 941	صافي الدخل المصرفي
- 21 756 434	- 20 548 066	- أعباء استغلال عامة
- 1 529 067	- 1 556 861	- مخصصات للاختلافات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية
70 791 147	73 600 014	النتائج الإجمالية للاستغلال
- 87 266 334	- 45 566 838	- مخصصات المؤنات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد
44 844 566	22 003 087	+ استرجاعات المؤنات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة
28 369 379	50 036 273	نتائج الاستغلال
		+ أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
		+ العناصر غير العادية (نواتج)
		- العناصر غير العادية (أعباء)
28 369 379	50 036 273	نتائج قبل الضريبة
- 9 305 185	- 14 204 089	ضرائب على النتائج وما يمثلها
19 064 194	35 832 184	النتائج الصافية للسنة المالية

مستندة إلى التقرير السنوي 2019

البيانات المالية 2018

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2018	2017
1	بنك المركزي		
2	التزامات تجاه البنوك المالية	12.2	15 996
3	التزامات تجاه الزبائن	13.2	53 717 182
4	التزامات ممثلة بورصة مالية	14.2	10 925 029
5	التزامات جزائية-خصوم	15.2	136 039
6	التزامات المرحلة-خصوم		
7	خصوم أخرى	16.2	1 407 383
8	حسابات التسوية	17.2	2 085 541
9	مروانات لتغطية المخاطر والأعباء	18.2	74 375
10	إعانات لتجهيز إعانتات أخرى للاستثمارات		
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	551 105
12	ديون كتبتة		
13	رأس المال		10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال		
15	احتياطيات	20.2	5 381 433
16	فارق التقييم		
17	فارق إعادة التقييم		
18	نرحيل عن جديد (-/+)	21.2	66 925
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		1 181 246
مجموع الخصوم		110 109 059	85 775 329

1.6. الميزانية (بالدينار الجزائري)

2019	2020	الأصول
431 208 241	204 207 936	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
256	248	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
406 162 203	413 426 493	أصول مالية جاهزة للبيع
419 512 117	523 239 376	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية
2 044 508 426	2 117 718 812	سلفيات و حقوق على الزبائن
14 043 819	14 043 820	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق
12 854 579	8 428 662	الضرائب الحالية - الأصول
751 736	1 008 872	الضرائب المؤجلة - الأصول
56 972 992	47 818 018	أصول أخرى
55 562 832	55 834 995	حسابات التسوية
27 620 374	31 488 186	أشراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء، عقارات استثمارية
22 698 704	22 961 112	الأصول الثابتة المادية
86 689	94 342	الأصول الثابتة غير المادية
-	-	فارق الحيابة
3 491 982 968	3 440 270 872	إجمالي الأصول

2019	2020	الأصول
-	50 000 000	البنك المركزي
454 327 409	564 645 009	ديون تجاه الهيئات المالية
2 103 524 686	1 901 513 860	ديون تجاه الزبائن
22 641 228	28 608 720	ديون ممثلة بورصة مالية
9 365 385	5 357 323	الضرائب الجارية - خصوم
537 603	537 553	الضرائب المؤجلة - خصوم
139 136 132	109 956 773	خصوم أخرى
103 619 975	101 736 450	حسابات التسوية
32 089 934	33 705 906	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء
		إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات
119 836 510	117 796 216	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
207 485 319	205 672 488	ديون تابعة
150 000 000	150 000 000	رأس المال
		علاوات مرتبطة برأس المال
114 406 150	123 470 345	الاحتياطات
(3 876 986)	4 404 218	فارق التقييم
14 122 289	14 117 206	فارق إعادة التقييم
5 703 139	5 703 139	(+/-) ترحيل من جديد
19 064 195	23 047 665	(+/-) نتيجة السنة المالية
3 491 982 968	3 440 270 872	مجموع الخصوم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boudiafa M'sila

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion



معة محمد بوضياف بالمسيلة
ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Département:

علم: المحاسبة والمالية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): محمد بنى مسباح العجينة المولود(ة) بتاريخ: 1997/05/25 ب. سيدى عيسى

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 207348089 الصادرة بتاريخ: 2022/1/19 عن: سيدى عيسى

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: العلوم المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة البنوك خلال السنة الجامعية: 2022/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: "رأى وإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"

دراسة حالة: لحيثية بن البنوك التجارية الجزائرية

أصبح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/19

التوقيع و البصمة

* يحرر كل طالب (ة) تصريحاً فردياً في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

** يد- هذا التصريح ضمناً. ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion



جامعة محمد بoudiaf - ميلة

امعة محمد بوضياف بالمسيلة

ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

اسم: المعلمة ب. الحجاب

Département:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والتزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسقله:

المطلوب (ة): طلوب ب. الحجاب المولود(ة) بتاريخ: 1944/11/24 بـ ديزاسور
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس.) رقم: 20.033891 الصادرة بتاريخ: 2016/09/24 عن: دارسة بطنية
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: العلوم الاقتصادية والتجارية تخصص: حاسبة المولود: 2022
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: واقع احوال المصالح المحاسبية في البنوك التجارية
الجزائرية دراسة حالة لعملة من البنوك التجارية الجزائرية

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/19

التوقيع و البصمة

*يجوز كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع واقع إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، مع دراسة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف و على واقع إدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية وكيفية احتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة هذا النوع من المخاطر حسب متطلبات معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل لرقابة المصرفية جوان 2004، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الجزائرية تتعرض للعديد من المخاطر التشغيلية ويمثل العنصر البشري المصدر الرئيسي لهذا النوع من المخاطر، كما أن معظم البنوك الجزائرية تعتبر المؤشر الأساسي هو أسلوب الأمثل لتطبيقه في احتساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية وذلك لبساطته وسهولة العمل به من جهة ومن جهة أخرى لانخفاض في نسبة رأس المال اللازم للتغطية هذا النوع من المخاطر.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر التشغيلية، البنوك التجارية، مخاطر التشغيل،

Abstract:

This study dealt with the subject of the reality of operational risk management in commercial banks, with a study of a sample of Algerian commercial banks. The capital issued by the Basel Committee on Banking Supervision in June 2004. The study concluded that Algerian commercial banks are exposed to many operational risks, and the human element represents the main source of this type of risk, and most Algerian banks consider the main indicator is the optimal method for its application in calculating capital. Necessary to face operational risks due to its simplicity and ease of work on the one hand, and on the other hand, due to the low percentage of capital required to cover this type of risk.

Keywords: Operational risk management, commercial banks, operational risk,